الفصل الخامس

أزمة الانتماء ... وأدوات تزييف الوعى

" فـخلف كل قـيـصـر
يـمـــــــوت ...
قـيـصـر جـديد "
أمل دنقل

المبحث الخامس عشر : الدور الأيدلوجى للدولة .

المبحث السادس عشر : الوعى الاجتماعى ... والوعى الزائف.

المبحث السابـع عشر : الرأسمالية المصرية ...وأدوات تزييف الوعى .

أولاً : المؤسسة التعليمية .

ثانياً : المؤسسة الدينية .

ثالثاً : المؤسسة الإعلامية .

١- السينما.

٢-التليفزيون والإذاعة .

٣-الصحافة والمسرح والكتاب .

obeikandl.com

obeikandl.com

يلتقى المواطن بالدولة فى حياته ومعاناته اليومية ، سواء كان هذا الالتقاء من خلال رموزها المباشرة، (العمدة ، الشرطى .. الخ) ، أو من خلال الرموز السياسية ، (رئيس الدولة ، الحكومة ... الخ) ، لكنه قد لا يسأل نفسه - طوال حياته - عن مضمون هذه الدولة ، كما يتمنى أصحاب السلطة أن يظل المواطن فى إطار هذه الحالة ، يلتقى برموز الدولة ولا يسأل عن مضمونها ، يعانى من وجودها ويعتبر هذه المعاناه وهذا الوجود أمرا طبيعيا قدريا وأزليا.

ولكن ثمة مشكلة تحدث منذ البداية فى قلب هذه العلاقة بين المواطن والدولة ، فبينما يسعى أصحاب السلطة بوسائل متعددة إلى تصوير الدولة كخادم لكل المواطنين ، كدولة لكل الشعب، لكل الطبقات ... الخ ، يلتقى المواطن بالدولة - غالبا - من باب وجهها القمعى ، بالتقائه فى مفردات وتفاصيل حياته بأجهزتها القمعية ، بالرموز المباشرة للسلطة من خلال هذه الأجهزة .

يتعرف المواطن خلال هذه المفردات والتفاصيل ، وعبر التقائه بهذه الرموز على سطوة وجبروت وقدرة الدولة ، يتعرف المواطن على الدولة كجهاز مدجج بالسلاح ، فيتعرف على الدولة كانطباع وتصور غامض - باعتبارها قوة متسلطة .

ولا يكون المسعى الاساسى لاصحاب السلطة متمثلا فى إنكار هذا الوجه القمعى للدولة ، بل فى تبريره .

إن العمل على تلطيف وتزويق الوجه القمعى للدولة يظل متجاوراً مع إبراز قوة الدولة القمعية وقدرتها التسلطية الرادعة ، أى القادرة على حفظ النظام والأمن ، ويظل العمل على إبراز قوة الدولة وقدرتها أحد المساعى المحورية لأصحاب السلطان ، فى مواجهة الطبقات المحكومة ، بهدف ردع الأخيرة ، وإبراز ضعفها أمام قوة الدولة [1] .

إن المسعى الأساسى لأصحاب السلطة - كما قلنا - ليس إنكار صفة الدولة كقوة للقمع، بل تبرير هذه الحقيقة المتجسدة فى الواقع العيانى ، وتبرير الدولة الموجودة ، ويتم ذلك من الناحية الجوهرية بتصوير وتقديم الدولة باعتبارها جهاز لكل الطبقات أى بإنكار المنشأ الطبقى والطبيعة الطبقية للدولة.

وعلينا أن نضيف ، أن عملية تبرير الدولة بهذه الكيفية ليست عملية دعائية بسيطة ، بل عملية

معقدة تدخل فى صميم عملية الصراع الطبقى ولا تنفصل عنها ، أى أن الجانب الدعائى السياسى المباشر لتبرير الدولة يتم فى الواقع على هامش هذه العملية الطبقية المعقدة، مستنداً على حقيقة وجود الطبقات الاجتماعية وقوة السلطة فى الواقع الاقتصادى - الاجتماعى مستنداً على قوة الطبقة المهيمنة اقتصاديا ، وبالتالى سياسياً عبر سيطرتها على جهاز الدولة .

كما علينا أن نضيف هنا أن عملية التمايز النسبى التى حدثت فى المجتمع الرأسمالى الحديث ، بين جهاز الدولة الرأسمالية والمجتمع المدنى[٢] ، أى بين العلاقات السياسية والعلاقات الاقتصادية عبر جهاز الدولة البيروقراطى ، وتفتت العلاقات الإقطاعية والتطورات التى حدثت مع تطور أشكال الحكم وأشكال التنظيم السياسية الحديثة (ظهور الديمقراطية وحق الاقتراع العام وإمكانية تبادل السلطة ... الخ) ، قد أدت إلى إمكانية طمس المضمون الطبقى للدولة ، وسهلت تقديمها لكل الطبقات باعتبارها دولة شعبية ، دولة كل الشعب على الرغم من حقيقتها كدولة لرأس المال .

ولا يستهدف هذا الفصل إعادة طرح موضوع الدولة ، إلا بهدف تلمس ملامح وآليات دورها الأيدلوجى فى المجتمع ، أى دورها وآليات عملها لتزييف الوعى الطبقى للطبقات المحكومة ، وفى سبيل هذه المهمة المحددة رأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث . يتعرض الأول لبعض الإشارات الجوهرية حول الدولة والدور الأيدلوجى للدولة ، ويتعرض الثانى للوعى الاجتماعى، ويتعرض المبحث الثالث لأهم الأجهزة الأيدلوجية للدولة بأعتبارها أدوات التأثير فى الوعى الاجتماعى عبر عمليات التنشئة الاجتماعية والسياسية للمواطنين .

❑◆❑

المبحث الخامس عشر
الدور الأيدلوجى للدولة

يرتبط ميلاد الدولة ، منذ أنماطها الأولى ، بتدهور المجتمعات المشاعية البدائية وتحول العلاقات القائمة على روابط الدم إلى علاقات وصلات اقتصادية داخل مجموعات أعرض من الأسر والقبائل أى بنشأة الملكية وانقسام الثروة وتملك العبيد ، أى بنشأة الطبقات والعلاقات السياسية .

وقد قام أنجلز (١٨٢٠ - ١٨٩٥) بتتبع ودراسة انحلال المجتمع المشاعى القديم ، وعمليات تراكم الثروات وانقسام الطبقات ونشأة الدولة، مستندا إلى الأبحاث الهامة لهنرى مورجان (١٨١٨- ١٨٨٨) [٣] حول عشائر الهنود الحمر فى أمريكا الشمالية ، ومضيفاً إليها الاكتشافات التى كانت متوفرة آنذاك عن القبائل القديمة ، وأعاد تركيبها وتحليلها مقدما أسس الارتباط بين السلطة والثروة ، ومقدما الأسس الطبقية لنشأة الدولة .

وحسب أنجلز ، فإن تشكل أرستوقراطية تحوز الثروة وتركز السلطة الاجتماعية فى أيديها، ظلت دائما المؤشر الأول لظهور الدولة ، لترتبط الدولة منذ نشأتها بحائزى الثروة ، ولتظل بعد ذلك الحقيقة الجوهرية لارتباط ميلاد الدولة بعملية الانقسام الطبقى ولتكشف عن الطبيعة الطبقية للدولة [٤] .

وقد ظلت هذه الحقيقة الجوهرية مجالاً لدراسات جديدة يقوم بها علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية والسياسية على اختلاف منابعهم وتوجهاتهم الفكرية ، يتتبعون فيها عمليات التحول والانقسام الطبقى للقبائل فى أفريقيا والهند القديمة ، ويتتبعون من خلالها مظاهر نشأة الدولة وأهم ملامحها الأولى [٥] .

كما أن هذه الحقيقة الجوهرية لا تتناقض مع تنوع أشكال وملامح نشأة الدولة بفعل الاختلافات البيئية خاصة بين الشرق والغرب ، بين بلدان الرى النهرى وبلدان الرى الطبيعى ، فعلى قاعدة من تلك الحقيقة الطبقية لنشأة الدولة يضيف ماركس (١٨١٨- ١٨٨٣) دور تلك الظروف البيئية الخاصة ببلدان الرى النهرى ، كأساس لترتيب وظيفة اقتصادية مبكرة للدولة فى الشرق (خاصة مصر والهند وبلاد ما بين النهرين وايران) باعتبارها عوامل ساهمت فى الميلاد المبكر للدولة المركزية المتميزة بتضخم جهازها البيروقراطى الموظف للعناية بالأشغال العامة وبناء القنوات والسدود والتحكم فى توزيع المياه وزراعة الأرض [٦] .

ومنذ أن وجدت الدولة وأصبحت حقيقة واقعة ، جرى التعامل معها والتعرف عليها من خلال دورها الذى تقوم به ومن خلال أجهزتها ، العسكرية والمدنية .فتتعرف الدراسات الاجتماعية والسياسية والتاريخية على هذا الدور – كمضمون للدولة – من خلال التعرف على التاريخ الاقتصادى الاجتماعى كتاريخ لصراع الطبقات وليس كتاريخ لما يقوله أصحاب السلطة عن أنفسهم وعن دولتهم.

إن الصراعات الاجتماعية – الاقتصادية والسياسية والأيدلوجية تدور دائما حول الدولة ، حول من يسيطر على جهاز الدولة ، وينبئنا التاريخ المكتوب عن حقيقة دامغة تقول : إن الدولة تصبح تحت سيطرة من يحسم الصراع لصالحه ، سواء جرى فى خضم هذا الصراع تغيير جذرى للدولة القديمة وإنشاء دولة جديدة أم جرت السيطرة على نفس أجهزة الدولة القديمة وتعديلها بما يخدم مصالح السلطة الجديدة وينبئنا هذا الصراع حول الدولة عن تلك العلاقات الجدلية بين الثروة والسلطة ، حيث السيطرة على الثروة كمجال للسيطرة الاقتصادية تستدعى ضرورة الهيمنة السياسية لحماية الثروة المكتنزة ، أى ضرورة السيطرة على جهاز الدولة .

وبالطبع فإن هذا الصراع حول الدولة تتحكم فيه جملة من الشروط الموضوعية والذاتية ، على اعتبار أن الصراعات الاجتماعية الكبرى التى تحسم نتيجتها بصعود طبقة جديدة إلى الحكم ، ليست مجرد نزاعات إرادية لمجموعة من البشر حول دولة من الورق ،

ولكن ما يمكن استخلاصه من ذلك هو التعرف على الطبيعة الطبقية للدولة ، تلك الطبيعة التى يمكن قراءتها فى جدل العلاقة بين الثروة والسلطة ، بين الهيمنة الاقتصادية والهيمنة السياسية ، كما يمكن قراءتها فى حقيقة وجود الصراعات الاقتصادية والسياسية والأيدولوجية فى المجتمع ، أى فى حقيقة اختلاف وتعارض المصالح الطبقية ودور الدولة فى هذا الصراع الطبقى ، كما يمكن قراءة ذلك فى كل عصور ما بعد المشاعية البدائية ، فى القول بضرورة وجود الدولة ، كما فى الصراع من أجل الدولة .

* * *

الدولة العربية أيضاً – إذا جاز التعميم – تدعى أنها تجسيد للإرادة الشعبية ، إنها ككل دولة منذ أن أنشئت الدولة يتمحور دورها الأيدلوجى فى العمل على أن تختم بخاتم الاعتراف العام من قبل المجتمع الاشكال القائمة لتحصيل الثروة ، أى لتثبيت وتخليد الانقسام الطبقى ، وحق الطبقة المالكة فى استغلال الطبقات غير المالكة ، وسيادة الأولى اقتصاديا وسياسيا وأيدلوجيا .[٧]

ولكن جهاز الدولة العربية المعاصرة يحمل معه تمثلاته وإرثه التاريخى : السلطانية المملوكية والمركزية البيروقراطية العتيقة الملكية الوراثية والوظيفة الاقتصادية المركزية ، كما قامت الظروف المحلية والدولية بطبع نشأة وتطور نمط الإنتاج الرأسمالى فى المجتمعات العربية بطابع الضعف والتشوه والتخلف ، وطبع البرجوازيات العربية بنفس الطابع مدخلة فى صميم تكوينها الموروث

التاريخي المتحول في صور عصرية ، وانعكس ذلك على طابع الدولة العربية المعاصرة وأشكال حكمها ونظمها السياسية .

لذلك فإننا نتعرف في الدولة العربية على تضخم أجهزتها القمعية ، وعلى ضعفها المرتكز على ضعف وتخلف الطبقة الرأسمالية ، وبالتالي نتعرف على عنفها غير العاقل في مواجهة ليس الطبقات الشعبية فحسب بل أيضا في مواجهة قطاعات من الطبقة البرجوازية المالكة غير المشاركة في الكتلة الحاكمة ، غير المشاركة في السلطة السياسية ، مولدة معارضة سياسية من هذه القطاعات للكتلة الطبقية الحاكمة (الوفد مثلاً) .

وفي هذا الإطار فقط . نستطيع أن نفهم تعميم الباحث التونسي هشام جعيط حين يقول "**إن الدولة العربية مازالت لا عقلانية ، واهنة ، وبالتالي عنيفة ، مرتكزة على العصبيات والعلاقات العشائرية ، على بنية عتيقة للشخصية**" فالدولة العربية الحديثة – في مصر على سبيل المثال – تنتمي إلى نمط الدولة الرأسمالية ، ليس فقط بقيامها على قاعدة من سيادة نمط الإنتاج الرأسمالي ، وتفتت العلاقات الطبقية الاقطاعية ، وسيادة العمل المأجور ، بل لانفصال جهازها السياسي عن العلاقات الاقتصادية المباشرة ، على الرغم من بروز طابعها التدخلي في شكل نظام رأسمالية الدولة ، وغلبة أشكال الحكم الفردية وتخلف النظام السياسي . *

وعموما فإن الدولة الرأسمالية ترتكز على هذه القاعدة من انفصال جهازها عن العلاقات الاقتصادية المباشرة في القيام بدورها الايديولوجي ، السياسي والقانوني ، بالعمل على إبقاء تفتت الطبقات المحكومة كأفراد أمام الدولة ، هذا التفتت وجهه الاخر هو العمل على خلق إجماع هؤلاء المواطنين الأفراد ، حول النظام ، أي كسب ولاء الأفراد للدولة ، وضرب الوعي بولاتهم لطبقاتهم ، والبرجوازية مرتكزة على سلطة الدولة لا تقوم بهذا الدور المزدوج كدعاية فقط ، بل كدور في الصراع السياسي والايدلوجي ، أي كعمل معقد في قلب عملية الصراع الطبقي ، أي كقمع ، وكتزييف للوعي الاجتماعي[٨] .

قبل نمط الدولة الرأسمالية تتداخل المستويات الاقتصادية والسياسية والأيدلوجية ، تنحل الدولة كلية في الأجهزة القمعية ، وكدولة سلطانية وملكية وراثية ، ورغم ذلك نستطيع التعرف على الدور الأيدلوجي للدولة ، ولكن كأيدلوجياً جاهزة ، موروثه ، منحلة في الجهاز القمعي السلطاني ، في الملك بوصفه (الإله – الملك) ، أو بوصفه (ابن الإله) ، أو بوصفه ظل الله في الأرض ، أو يحكم باسم الآلهة ، أو باسم الدين ... الخ .

ومنذ أن نشأ الفكر السياسي والاجتماعي بحث المفكرون عن شرعية أيدلوجية للدولة ، عن وجه

* لا نعرف – على العموم – دولة رأسمالية لا تتدخل في الاقتصاد سوى في شكلها الليبرالي وهو شكل لا يستوعب نمط الدولة الراسمالية كما أنه لا يصمد أمام تحول النظام الرأسمالي إلى الرأسمالية الاحتكارية ثم إلى رأسمالية الدولة الاحتكارية .

أدبى ، أوصى أفلاطون (٤٢٧- ٣٤٧ ق م) بتوجيه التعليم ، وجد جاك روسو (١٧١٢ - ١٧٧٨) تأسيس دين مدنى ، ولاحظ ابن خلدون (١٣٣٢ - ١٤٠٦) وميكيا فيللى (١٤٦٩ - ١٥٢٧) أن الدعوة الدينية تزيد الدولة قوة على قوة العصبية .

فى المجتمع الرأسمالى تمايزت مستويات الصراع الطبقى وتمايزت بالتالى - أجهزة هذا الصراع وتميزت الدولة الرأسمالية بأجهزتها السياسية والأيدلوجية ، النيابية والتربوية والإعلامية .... الخ ، أى تميز الدور الأيدلوجى للدولة ، فنستطيع التعرف عليه عبر دور هذه المؤسسات المعاصرة والمستقرة ، أى عبر دورها فى عمليات التنشئة الاجتماعية وتوجيه الرأى العام (صحافة - إذاعة - تليفزيون - سينما - ... الخ) وتشكيل الوعى الاجتماعى .

❑◆❑

obeikandl.com

المبحث السادس عشر
الوعى الاجتماعى والوعى الزائف

الوعى الاجتماعى إذاً هو جملة الأراء والمفاهيم والافكار والتصورات ، والنظريات السياسية والقانونية والاخلاقية والجمالية والفلسفة والأخلاق والدين ، الممثلة للجانب الروحى من حياة المجتمع .

ومن الناحية الجوهرية نستطيع التعرف على تبعية الوعى الاجتماعى للوجود الاجتماعى ، فالبشر إذ يطورون إنتاجهم المادى وعلاقات الإنتاج ، يغيرون من تفكيرهم ونتاجات تفكيرهم أى يشكلون الوعى ويطورونه .

ولكن هذه العلاقة الأساسية ليست علاقة تبعية ميكانيكة بسيطة ، بل معقدة وجدلية ، يكتسب فيها الوعى الاجتماعى استقلالية نسبية تمكنه من إعادة التأثير فى الوجود الاجتماعى وتطويره ، كما أن عملية تشكيل الوجود الاجتماعى للوعى ليست مجرد عملية عفوية مباشرة فقط ، بل يؤثر الوجود الاجتماعى بطريقة حاسمة فى أذهان الناس من خلال حشد من الروابط المتوسطة مثل الدولة ونظام الدولة والعلاقات القانونية والسياسية ، أى تجرى عملية إعادة تشكيل الوعى بطريقة منظمة .

كما أن الاستقلالية النسبية للوعى وإمكانياته فى التأثير فى الوجود الاجتماعى يمكن التعرف عليها أيضاً من خلال تعقد بنية الوعى الاجتماعى نفسه ، ودور بعض مكوناته النظرية كالمفاهيم العلمية والفلسفية والفنية ، تلك التى تتوقف فى تطورها على جملة من المعطيات المتراكمة ، ويخضع تطورها بشكل كبير على الجهود العلمية ، والمنظمة المرتكزة على الاستيعاب النظرى لتطور العلوم الطبيعة والاجتماعية .... الخ ، أى القائمة على جهد فكرى منظم .

* * *

وبالنظر إلى بنية الوعى الاجتماعى ، نستطيع أن نميز بين مجالات ثلاثة ودرجات ثلاثة للوعى ، تتمثل فى السيكولوجيا الاجتماعية والأيدلوجية والعلم ، كما نستطيع التمييز بين أشكال (أنواع) مختلفة للوعى الاجتماعى ، مثل الوعى السياسى والوعى الحقوقى (القانونى) والوعى الأخلاقى والوعى الفلسفى والوعى الجمالى والوعى الدينى[٩] .

ولا يرجع مثل هذا التمييز بين مجالات وأشكال الوعى بسبب وجودها متجاورة ، بل بسبب إمكانيات رصد الاختلافات والطرق الخاصة لتكون كل منها داخل بنية الوعى ، وبسبب خصوصية كل

منها فى العمل والانتشار والتأثير فى الجماعات والطبقات الاجتماعية ، وقدرة كل شكل منها على التأثير فى الأشكال الأخرى للوعى .

وعلى سبيل المثال نستطيع تمييز الوعى السياسى ، من خلال ذلك الدور المتميز للأيدلوجية السياسية ، باعتبارها مجموعة الآراء التى تجسد نظرياً السياسة التى تنتهجها طبقة معينة تجاه الطبقات الأخرى ، وباعتبارها الأيدلوجية التى تحدد بنية الدولة ومضمون نشاطات أجهزتها ومؤسساتها ، أى من خلال عكسها المباشر لمصالح طبقة ما فى أشكال منظمة ومجسدة نظرياً .

كما أن هذه السمات الخاصة للوعى السياسى ودوره المؤثر ، تنبثق من حقيقة أن الأيدلوجية السياسية تمثل تلك الحلقة الوسيطة التى تربط البنية التحتية الاقتصادية بكل البنية الفوقية الأيدلوجية ، فهى إحدى أشكال الأيدلوجية الاكثر صلة بالاقتصاد وتعكسه فى شكل أشد تركيزاً ، ونتيجة لذلك ، فإن أى أيدلوجية سياسية لا بد وأن تترك بصماتها على العناصر الأخرى للبنية الفوقية ، على الأشكال الأخرى للوعى الاجتماعى ، فتضفى على هذه الأشكال الأخرى اتجاهاً أيدلوجياً عاما (١٠) .

كذلك يمكن التمييز بين ثلاثة مجالات للوعى الاجتماعى ، تمثل فى تفاعلها وتكاملها بنية الوعى الاجتماعى المنعكس - جدليا - عن الوجود الاجتماعى، هى السيكولوجيا الاجتماعية والأيدلوجيا والعلم .

فالوعى الاجتماعى هو البنية الفوقية والروحية للمجتمع، لا ينبثق منه جملة الآراء والمفاهيم أو الأفكار كنظريات متبلورة تعبر عن الطبقات الاجتماعية بصورة عفوية ، بل يقوم مفكرو الطبقات وطلائعها المثقفة ببلورة جملة الآراء والمفاهيم المعبرة عن المصالح الطبقية فى صورة نظريات سياسية وقانونية ... الخ تقوم على الرؤية المنطقة والتحليل والبرهنة كأيدلوجية ، وكذلك لا ينشأ العلم القائم على البحث والبرهان والتجريد بصورة عفوية .

إن ما ينشأ عفوياً من الناحية الجوهرية هو الوعى العفوى للجماهير ، هو الرؤية العفوية المنبثقة مباشرة عن التجربة الحياتية والمعيشية أثناء عمليات الصراع الطبقى الاقتصادى ، فيظهر هذا الوعى التلقائى فى صور من المشاعر والأحاسيس والآراء والأفكار الغامضة ، كما يعبر هذا الوعى العفوى عن نفسه فى صور من التحركات العفوية للصراع التى تنتج داخلها جنين الوعى الطبقى .

ويعبر عن هذا الوعى العفوى الجماهيرى بما يحمله من أجنة الوعى الطبقى بمصطلح السيكولوجيا الاجتماعية .

وهذه السيكولوجيا مشبعة فى الواقع بالأيدلوجيا ، ذلك أنها تحتوى - مع المشاعر والأحاسيس والرؤى العفوية - على جملة من الآراء والأفكار والقيم الطبقية ، سواء المتكونة عفوياً كأجنة للوعى الطبقى أو المنقولة عبر عمليات التنشئة الاجتماعية والسياسية وعمليات البث الأيدلوجى لافكار

الطبقة المهيمنة فى المجتمع عبر الأجهزة الإعلامية والتربوية ... الخ ، وعبر تأثير المعارف العلمية التى تحظى بالانتشار عبر أدوات النشر المختلفة .

وتظل هذه الدائرة من مجالات الوعى الاجتماعى مجالاً للتأثير الايدلوجى عبر عمليات الصراع الطبقى السياسى والأيدلوجى ، سواء بهدف إبقائه كسيكولوجيا مشبعة بالرؤى الغامضة بعيداً عن إمكانيات تطوره كوعى طبقى متبلور ، أو بهدف تخليصه من الأوهام والرؤى الزائفة وتطويره ليصبح وعياً ذاتياً ، أيدلوجياً ، طبقياً ، لطبقات لا تقف عند مجرد وجودها الاجتماعى كطبقات فى ذاتها ، بل تتحول لطبقات لذاتها ، أى طبقات واعية وعياً حقيقياً بمصالحها وأهدافها .

* * *

وتقوم الطبقة البرجوازية فى المجتمع الرأسمالى بكبح ومقاومة إمكانيات تطوير الوعى الطبقى للطبقات الشعبية بوجه عام ، وللطبقة العاملة على وجه الخصوص ، وذلك بالصراع من أجل استمرار الوعى الاجتماعى عند درجة السيكولوجيا ، المتخلصة من جنين الوعى الطبقى الناشىء عفويا ، والمشبعة بالأفكار والآراء البرجوازية، أى بالصراع من أجل سيادة الوعى الزائف فى المجتمع .

وتقوم البرجوازية بهذا الصراع معتمدة على سيطرتها على جهاز الدولة أى عبر امتلاكها لأدوات إنتاج الفكر البرجوازى وأجهزة تسييده فى المجتمع، فتتعرف من خلال ذلك على حقيقة أن الأفكار السائدة فى المجتمع هى أفكار وآراء الطبقات المهيمنة اقتصادياً وسياسيا[١١] .

ولأن البرجوازية تقوم بهذا الدور فى صراع مع الأفكار والآراء والنظريات المعبرة عن مصالح الطبقات الشعبية فإن دورها يظل مشبعاً بالقمع، فى سبيل إجهاض إمكانيات بروز أجنة الوعى الطبقى عبر الحركات والنضالات العفوية ، أى فى سبيل إجهاض تحول الصراع الطبقى الاقتصادى إلى صراع طبقى سياسى .

وأيدلوجياً تقوم البرجوازية بتقديم أيدلوجيتها المعبرة عن مصالحها الاقتصادية والسياسية وتعمل على تسييدها باعتبارها أيدلوجية كل الطبقات المتعارضة المصالح والأهداف ، أى تقدم البرجوازية وعيها الطبقى فى صورة وعى لا طبقى ، وإذا نظرنا إلى هذه العملية الأيدلوجية كعملية طبقية واعية من قبل البرجوازية تعرفنا على هذا الوعى المقدم للجماهير كوعى كاذب .

إن عملية تسييد هذا الوعى البرجوازى الزائف فى المجتمع بكل تفاصيل وآليات نشره هى ما يمكن النظر اليها كعملية تجزئة وتشويه لحقائق المجتمع وتزييف لمصالح الطبقات المحكومة، كعملية تزييف للوعى الاجتماعى .

ومن الناحية الجوهرية تسعى عملية تزييف الوعى هذه إلى إبقاء الطبقات الشعبية كمجرد طبقات فى ذاتها ، لا بالحيلولة دون تحولها إلى طبقات لذاتها تمتلك الوعى الطبقى الحقيقى بمصالحها الاقتصادية والسياسية فحسب ، بل وتكريس تفتت هذه الطبقات إلى أفراد متنافسين ومعزولين فى مواجهة الطبقة المهيمنة ، فى مواجهة سلطة الدولة .

❑◆❑

المبحث السابع عشر

الرأسمالية المصرية وأدوات تزييف الوعى .

تميزت المجتمعات الرأسمالية عن مجتمعات ما قبل الرأسمالية بامتلاكها لمنجزات التقدم الاجتماعى والتطور الصناعى ، وقد انعكس هذا التطور على جهاز الدولة بصورة لم يسبق لها مثيل، فقد انعكس هذا التطور على أجهزة الدولة العسكرية (الجيش والبوليس) وعلى أجهزتها الأيدلوجية، التربوية والإعلامية ... الخ كما تظهر الدولة كآلة بيروقراطية ضخمة تجند المواطنين من كافة الطبقات لتسيير هذه الآله .

وفى ظل هذا الوضع ، تتولى الدولة - بكفاءة أكثر من ذى قبل - عملية تشكيل الوعى الاجتماعى ، فتتمكن البرجوازية عبر الآليات والأدوات الحديثة للدولة من تسّييد أيدلوجيتها فى المجتمع بطريقة مباشرة وغير مباشرة ، بطريقة أكثر مواربة عن ذى قبل ، وأكثر كفاءة من ذى قبل .

وتقوم المؤسسات التربوية والإعلامية والدينية - كأجهزة أيدلوجية ثابتة ومستقرة - بدورها فى هذا المجال عبر عمليات التنشئة الاجتماعية والسياسية للمواطنين ، كأجهزة تُحمل رسائلها التربوية والإعلامية والأخلاقية مضمون - وتفاصيل - الرسالة الأيدلوجية للبرجوازية المهيمنة اقتصادياً فى المجتمع .

وفى هذا الإطار ، سوف نقوم فى هذا المبحث بالتعرض لكل من المؤسسة التعليمية ، والإعلامية والمؤسسة الدينية ، فى سبيل الكشف عن المحاور الأساسية لآليات عملها باعتبارها أدوات أيدلوجية للدولة ، وباعتبارها حاملة لأيدلوجية الطبقة المهيمنة اقتصادياً وسياسياً فى المجتمع المصرى .

اولاً : المؤسسة التعليمية

تنهض المؤسسة التعليمية - المدرسة والجامعة - بدورها الطبقى فى المجتمع الرأسمالى باعتبارها جهازاً مشبعاً بالوعى السائد فى المجتمع، جهازاً محملاً بالأيدلوجية السائدة، جهازاً موجهاً لعملية تربويه واعية، لعملية تنشئة اجتماعية واعية، وذلك بهدف تسييد أو إنشاء منظومات معينة من القيم، وإكساب التلاميذ لبعض المعارف العلمية والمهارات الفنية الضرورية لإنشاء الكوادر الفنية ، لتغذية مؤسسات الإنتاج القائمة وتغذية الجهاز البيروقراطى للدولة .

وخلف دور المدرسة المتمثل فى تقديم بعض المعارف العلمية وإكساب التلاميذ لبعض المهارات الفنية ، وترتيب المواطنين بإعطائهم الشهادات الدراسية الضرورية لعملية التوظف فى المجتمع الحديث، يتخفى الدور الطبقى والأيدلوجى للمؤسسة التربوية . فتقدم العملية التربوية باعتبارها مجرد عملية تعليم محايدة وموضوعية لكافة طبقات الشعب ، ومجرد إمكانية موضوعية لعمليات الترقى الطبقى وتحسين ظروف المعيشة لأبناء الطبقات العمالية والفلاحية...الخ .

وتنفذ هذه الصورة عن التعليم إلى عقول التلاميذ ، وكذلك إلى رجال الفكر التربوى ، مكونة قاعدة للوعى الزائف بالعملية التربوية ودورها الاجتماعى ، وتنهض فوق هذه القاعدة جملة من الأوهام حول موضوعية وحيادية المناهج الدراسية ، ليتمكن الفكر التربوى التقليدى - من إعادة نشر هذه الأوهام فى صور من النظريات التربوية المحلاة بطرائق البحث العلمى والمطعمة بالدراسات النقدية لبعض الجوانب الفنية والجزئية فى العملية التعليمية مساهما بذلك فى تكريس الوعى الزائف وتمرير الأيدلوجيا السائدة .[١٢]

وتدخل العملية التربوية من خلال هذه الصور الزائفة فى الوعى الجماهيرى كأيدلوجية سائدة ، كوعى مقلوب وكاذب وبتدعيم هذا الوعى الزائف لجملة أخرى من الأفكار السائدة حول التعليم ، مثل تقديم العملية التعليمية باعتبارها مفتوحة أمام الجميع بشكل متساو بغض النظر عن الإمكانيات المادية للطبقات ، وباعتبار نتائجها الدراسية ليست سوى تعبير عن اختلافات الذكاء بين التلاميذ وبالتالى اختلاف قدراتهم العقلية على التحصيل العلمى واستيعاب المعارف العلمية والمهارات الفنية التى تقدمها المناهج الدراسية...الخ، وتصل هذه الأفكار إلى ذروتها فى اعتبار العملية أداة "محايدة" لعمليات الترقى الطبقى للجميع، لتختفى خلف هذه الأفكار أوضاع التمايز الاجتماعى فى المجتمع، وانعكاسها على العملية التعليمية، كما يتخفى دورالنظام التعليمى فى تكريس هذه الأوضاع الطبقية وإعادة إنتاج التمايز الطبقى فى نفس الوقت .

ويمكننا التعرف على هذا الدور الطبقى كنتيجة لتفاعل أوضاع التمايز الطبقى والنظام التعليمى القائم فى ظاهرة التسرب من المدارس ، حيث تؤكد الدراسات التى أجريت على هذه الظاهرة للعام الدراسى ١٩٧٧/٧٦ فى مصر - على سبيل المثال - ان اعلى نسبة للتسرب كانت من أبناء الفلاحين ٤٥,٦٪ واقل نسبة كانت بين أبناء التجار ٣,٤ ٪ أما أبناء العمال فكانت نسبة التسرب بينهم ٣٢,٦ ٪ وأبناء الموظفين ٦,٧ ٪، كما وجد أن المتسربين لا يوجد بينهم حالة واحدة للوى الدخل المرتفع، بينما كانت نسبة التسرب ٣٧,٥٪ للوى الدخل المتوسط، و٥٦,٢٪ للوى الدخل المنخفض[١٣]

كما لا تقف ظاهرة التسرب عند المرحلة الابتدائية ، بل تمتد للمرحلة الإعدادية ، ويشير تقرير البنك الدولى - فى هذا الصدد - إلى أن من نجحوا فى الصف السادس الابتدائى عام ١٩٧٤/٧٣ كانوا ٧٣٪ لم يلتحق منهم بالمرحلة الاعدادية فى ١٩٧٥/٧٤ إلا ٦٤,٣٪ فقط ، وأن الذين نجحوا

فى إتمام الشهادة الاعدادية ١٩٧٥/٧٤ كانوا ٦٦,٧٪ من الذين تقدموا للامتحان ، لم يلتحق منهم بالمرحلة الثانوية سوى ٥٦,٣٪ فقط .[١٤]

كما يقوم نظام التعليم الثانوى بدوره الطبقى عبر انقسامه بين مدارس فنية لإعداد العمال المهرة ومدرسة ثانوية عامة تمثل دور الحلقة الدراسية الوسيطة للالتحاق بالتعليم الجامعى.[١٥]

وتؤدى الأوضاع الطبقية السائدة إلى حصر مدارس التعليم الفنى لأبناء الفقراء ، فى نفس الوقت الذى يؤدى فيه غياب فرص العمل لخريجى الجامعات إلى عملية تمايز طبقى تلقى بعبئها على أبناء الفقراء الذين يتمكنون من الالتحاق بالجامعة والحصول على شهادات التخرج فيها ، بل وأيضاً بخضوع فرص العمل وإمكانيات الترقى الطبقى (الواسطة والمحسوبية) لحاجات مالكى الثروة والسلطة فى المجتمع [١٦].

كما يظل نظام التعليم فى المجتمع - بمدارسه وجامعاته - أداة لتخليق التمايز بين العمل الذهنى والعمل العضلى بما يمثله هذا التمايز من نموذج لإعادة إنتاج البناء الطبقى إلى مداه فى البلدان الرأسمالية المتخلفة والتابعة وفى ذلك التمييز الذى يتم بين خريجى المدارس النظامية ومدارس اللغات، وبين خريجى الجامعات الوطنية والأجنبية خاصة الجامعة الأمريكية وقد أصبح هذا النموذج الأخير واضحاً فى مصر مع بدء الانفتاح على الغرب وضوحاً فظاً والجدير بالذكر أنه خلال السنوات الممتدة من عام ١٩٧٦ وحتى عام ١٩٨٢ بلغ عدد المصريين الدارسين فى الولايات المتحدة سواء فى صورة منح أو بعثات علمية (تتراوح مدتها من شهرين إلى خمس سنوات) أكثر من ٧٠ ألف طالب مصرى سنوياً ، وهو ما دفع المسئولين الأمريكيين بالسفارة الأمريكية بالقاهرة لتأسيس ما سمى "اتحاد الدارسين المصريين بالولايات المتحدة الأمريكية" وحددت له أدوار اجتماعية وثقافية تدفع باتجاه الولاء والانتماء الثقافى والسياسى من جانب النخبة المصرية المثقفة للسياسة الأمريكية وللنموذج الأمريكى. تكشف الدراسات التربوية المعاصرة عن وظيفة النظام التربوى ودوره الفعال فى توالد البناء الطبقى فى المجتمع الصناعى، فالهرم الطبقى ليس مجرد محصلة لبناء علاقات القوى المرتبطة بتوزيع السيطرة فى المجال الاقتصادى، بل إن ظروف توالد هذا النظام له صلة وثيقة بدور المؤسسات التربوية، فبرغم شعارات "ديموقراطية التربية" و"تكافؤ الفرص التعليمية" التى تروج لها الأنظمة التعليمية المختلفة فى معظم بلدان العالم، فإن التربية فى واقع الأمر تضطلع بمهمه انتقاء اجتماعى مؤسس على معايير ثقافية للطبقة المسيطرة، ولذلك فإن وظيفة نقل المعرفة التى تقوم بها المدرسة تستخدم لمساندة الصفوة الاجتماعية، ومؤازرتها للحصول على القوة بواسطة النجاح المدرسى، وتمارس المدرسة هذه المهمه بنجاح باهر بحيث أنها تحظى بالقبول والتأييد من قبل هؤلاء المستبعدين والمرفوضين والمهملين كنتيجة لعملية تربوية أيدلوجية تفضى دوما إلى السماح للقلة من الأفراد المتكاملين مع قيم الطبقة المهيمنه للوصول إلى أعلى المراتب التربوية وأيضاً إلى قمة الهرم الاجتماعى.

وأسوأ ما تقوم به التربية الأيدلوجية هو حجبها لآليات عملها التى تولد ظروفا تحافظ على استمرار النظام الطبقى عن وعى جماهير الطلاب بشكل عام ، والطلاب المتضررين من النظام التعليمى بشكل خاص ، فالطلاب من الطبقات الشعبية الفقيرة يضفون شرعية على كل من الهرم الاجتماعى والهرم التربوى حين يفسرون ظروفهم الاجتماعية الفقيرة بفشلهم الدراسى .ومن خلال هذا الدور الطبقى – الأيدلوجى للتعليم ، نستطيع التعرف على التربية كأهم ميدان من ميادين العنف الرمزى ، فى مقابل العنف البدنى ، ففى ظل النظام الديمقراطى الحديث تعتمد الطبقات المسيطرة على النظام التربوى كمؤسسة للعنف الثقافى من أجل المحافظة على سيطرتها الاجتماعية والاقتصادية ، فثقافة الطبقة المسيطرة يتم تعريفها وتقديمها بوصفها " الثقافة " العامة لكل طبقات المجتمع ، ومنها يشتق محتوى التعليم الذى ينتقل إلى كل الفئات الاجتماعية من خلال النظام التربوى وما يحتويه المنهج من معرفة [١٧] .وفى هذا الإطار يقوم المنهج المدرسى بحمل أيدلوجية الطبقة المهيمنه فى أشكال من ترتيب القيم الاجتماعية فى تفاصيل مواد المنهج بهدف تثبيت وإعطاء مشروعية لبعض القيم السائدة كالعلاقة بين الرجل والمرأة ، بين الكبير والصغير والغنى والفقير ... الخ وبتقديم تفسيرات الطبقة المهيمنة للظواهر الاقتصادية والاجتماعية تكشف عنها دراسات تحليل المضمون لهذه المناهج [١٨] كما لا يخلو المنهج المدرسى من التوجيهات السياسية المباشرة لأصحاب السلطة السياسية لتبرير العلاقات الاجتماعية وتوجهات الحرب والسلام للحكومات القائمة ، ولذلك تخضع هذه التوجهات الموجودة فى مواد المنهج للتعديل والتبديل وفقا لتغيير التوجهات السياسية والحكومية مثل الانتقال من العداء للصلح مع العدو الصهيونى وتبدل العلاقات الخارجية مع الشرق أو الغرب .. الخ.

ولا يقوم المنهج المدرسى بدوره الأيدلوجى عبر احتوائه على أنواع معينة من المعارف العلمية والتاريخية والمجتمعية المجزأة والمشوهه فقط ، بل وبعدم احتوائه – أى إخفائه – لأنواع معينة من المعرفة ومن الحقائق التاريخية أيضاً .

وعلى سبيل المثال – لا الحصر – نجد أن كتاب التاريخ للصف الأول الثانوى يتضمن موضوعات تاريخية عن بعض الثورات الاجتماعية والسياسية دون غيرها ، فنجد موضوعات عن الثورة الفرنسية والثورة الأمريكية مثلا دون أى موضوع أو إشارة للثورة الاشتراكية الروسية مثلا وكان مؤلفو هذا الكتاب قد وضعوا فى أوائل الستينات فصلاً عن الثورة الاشتراكية ، ولكن المسئولين فى وزارة التربية فى مصر حينذاك تمكنوا من حذف هذا الفصل قبل ان يرى النور ، وبرروا ذلك الانحياز الأيدلوجى بحمايتهم للأجيال الناشئة من "خطر" هذا اللون من المعرفة مؤكدين عدم حيادية المنهج عن طريق هيمنتهم فى تحديد ما يجب أن يقدم وما يجب ان يخفى عن وعى التلاميذ حتى فى إطار حقائق التاريخ البشرى .

* * *

ويكتمل دور العملية التربوية الأيدلوجى المستهدف لتزييف الوعى الاجتماعى فى المجتمع الرأسمالى بآليات تقديم هذه المعرفة المحمولة عبر المنهج المدرسى ، أى بنوع العلاقات التربوية الموجودة بين عناصر " المناخ المدرسى " خاصة نظام العلاقة بين المنهج والمعلم والتلميذ .

وهذه العلاقة فى المدرسة عباره عن علاقة "خطية " فى اتجاه واحد من المنهج إلى المدرس إلى التلميذ ، وتتخذ فيها المعرفة التى يتضمنها المنهج صفة " الحقائق النهائية " التى لا تقبل الجدل ، وعلى المدرس أن يرددها ، وعلى التلميذ أن يحفظها لإعادة ترديدها فى امتحان نهاية العام لإحراز النجاح (١٩) .

وتقوم هذه العلاقة بدورها الأيدلوجى فى صورة تكبيل وتعويق لانطلاق طاقات الطلاب وتطور قدراتهم الذهنية ، وتقوم بتشكيل أجيال تألف الخنوع وتتعود على الاستكانة تميل إلى السلبية ويعشش الخوف فى جوانحها ، أى تعمل - أو تستهدف - خلق شخصية مقهورة غير غياب أى علاقة حوارية - نقدية - تشعر طول الوقت بإحساس عميق بالجهل ، وإحساس عميق بالدونية أمام المنهج ، وأمام المعلم ، وهى صورة مكثفة لطابع العلاقات الطبقية التى تستهدفها الطبقة المهيمنة ، وبالعمل على تخليق شخصيات مقهورة ، أمام السلطة الطبقية وأجهزة الدولة الرأسمالية ورموزها .

ثمة آلية أيدلوجية أخرى ترتبط بتلك العلاقة الخطية المذكورة ، تتمثل فى النمط السائد للعملية التعليمية تصفه الاتجاهات التربوية المعاصرة بنمط التعليم " البنكى " حيث يستهدف أصحاب السلطة منه السيطرة على عقول الطلاب ، بجعلها " بنوكاً " تخزن فيها بضائعهم الفكرية من أجل استلابهم وتزييف وعيهم .

وهذا النمط من التعليم السائد يسميه المفكر التربوى " باولوفرايرى " بنمط **"تعليم المقهورين"** حيث يحول هذا النمط بنظامه ومناهجه وأساليبه وطرق اختباراته دون اكتساب المقهورين للوعى والمعرفة وطرق تحصيلها كبحث مستمر من أجل اكتساب الحرية(٢٠) .

وتتفاعل هذه الآليات الأيدلوجية للنظام التربوى مع نظام القيم السائد فى المجتمع الطبقى ، تلك القيم التى تملك الطبقة المهيمنة أدوات تسييدها فتتشربها العناصر المكونه للمناخ المدرسى مضيفة طابعا أيدلوجياً وسياسياً عاماً على كل آليات العملية التعليمية بنظامها ومناهجها المدرسية .

وعلى سبيل المثال ، تشير إحدى الدراسات الميدانية الهامة إلى نوع القيم السائدة بين العناصر البشرية - طلابا ومعلمين وموجهين وإداريين - المكونه للمناخ التعليمى بالمرحلة الثانوية لمحافظة السويس - ثانوى عام وصناعى وتجارى- مؤكدة على بعض المؤشرات الهامه فى هذا المجال (٢١) .

ومن هذه المؤشرات :

١ - تشير الدراسة إلى أن جميع نسب الموافقة على قيمة " الملكية العامة " بين فئات العينة المختلفة لم تتعد ٤٩,٣٪ ، ويزداد رفض هذه القيمة حتى يصل إلى نسبة ٨٥٪ عند معلمى الثانوى

الصناعى ، والنسبة المئوية العامة لعدم الموافقة هى ٦١,٢٪ .

٢ – ثلاث فئات فقط من فئات العينه توافق على قيمة " قيادة القطاع العام للتنمية " هم طلاب ثانوى عام بنسبة ٦٦,٤٪ ، ويرفض هذه القيمة معلمو التجارى والصناعى ، والإداريون والموجهون بنسب رفض ٦٥٪ و ٥٦,٧ ٪ على التوالى .

٣ – من النتائج الملفته للنظر رفض الإداريين والموجهين لقيمة " التمويل المحلى " بنسبة عالية تصل إلى ٦٦,٧٪ ، وكذلك ، وجود نسبة عالية لرفض هذه القيمة من العناصر الأخرى للعينة ، ومعنى ذلك تحييد ومباركة عمليات التمويل الأجنبى .

٤ – كذلك الأمر بالنسبة لتزكية " الإنتاج المحلى " حيث نجد نسبة عالية من عدم الموافقة أقلها عند طلاب التجارى ، حيث يصل الرفض إلى نسبة ٤٤,٨٪ .

٥ – وبالنسبة لقيمة " العمل الجماعى " نجد نسبه عالية من عدم الموافقة اقلها عند طلاب ثانوى عام ومعلمى ثانوى تجارى ، بنسبة رفض ٣٥٪ .

٦ – ومن الملفت للنظر أن نلمح رفضا واضحا لقيمة " حرية إبداء الراى " تصل عند طلاب ثانوى عام إلى نسبة ٥٢,٩٪ ، وعند طلاب ثانوى صناعى إلى نسبة ٥٨,٤٪ وعند معلمى ثانوى صناعى إلى نسبة ٥٠٪ ١١.

٧ – كما نلاحظ تدهور قيمة " الطموح " عند عناصر المناخ التعليمى حتى تصل ذروة عدم الموافقة على وجودها عند معلمى ثانوى صناعى بنسبة ٥٥٪ ومعارضة عند طلاب ثانوى عام بنسبة ٤٨,٦٪ وعند طلاب تجارى بنسبة ٤٤,٨٪ ، وعند طلاب صناعى بنسبة ٤٨٪ ، وعند معلمى ثانوى عام بنسبة ٤٦,٢٪ ، وعند معلمى تجارى بنسبة ٤٥٪ .

وهكذا يتفاعل نمط النظام التربوى مع نوع المعرفة المتضمنة فى المنهج مع نوع القيم السائدة بين عناصر المناخ التعليمى مفرزة هيمنه أيدلوجية الطبقة المسيطرة اقتصاديا وسياسيا على آليات عمل المؤسسة التعليمية ، ومبينه دورها كأداة أيدلوجية طبقية للدولة ، كأداة لإعادة إنتاج التمايز الطبقى وأداة لتزييف الوعى الاجتماعى .

ثانياً: المؤسسة الدينية :

منذ أن انتهى الصراع بين البرجوازية الصاعدة والمؤسسة الدينية التى كانت مسيطرة على جهاز الدولة إبان الثورة البرجوازية الفرنسية ، لم تكف البرجوازية المهيمنة اقتصادياً وسياسياً عن إعادة تطويع رجال الدين والمؤسسة الدينية لتوجهاتها السياسية والأيدلوجية .

وقد أفرز تطور تلك العلاقة الجدلية بين سلطة الدولة والمؤسسة الدينية إعادة إنشاء "فكر دينى رسمى مساند للطبقة المهيمنة وداخلاً فى صميم تكوين أيدلوجية البرجوازية ، يجعلنا نتعرف على

حمل المؤسسة الدينية الرسمية لأيدلوجية الطبقة المهيمنه على سلطة الدولة عبر تبينهاوطرحها لذلك الفكر السياسى الدينى الرسمى ، وتتعرف - بالتالى - على المؤسسة الدينية الرسمية كأداة أيدلوجية للدولة .

وفى الواقع المصرى - ونسبياً العربى - يمكن التفرقة بين تيارين فى الفكر الدينى الإسلامى المعاصر على مستوى الحركة هما : تيار الإسلام الرسمى وتيار الإسلام الاعتراضى ، وبالنسبة للأول نجد المؤسسة الأصولية الأزهرية ، ومؤسساتها الداخلية - والإسلام مكون بارز فى البنية الأيدلوجية للنظام السياسى سواء فى مرحلة الستينات أو السبعينات وهو ما يتسق مع الدور التاريخى للأزهر وعلاقته مع النظام السياسى فى مصر ... حيث استخدام المقولات الدينية فى تبرير سياسات النظام الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، فضلاً عن تمثيل جلور الشرعية وأحد أدواتها الوظيفية والسياسية فى التعبئة والتبرير (نموذج لذلك موقف الإمام الاكبر الشيخ حسن مأمون من حركة الإخوان المسلمين فى تصادمها مع النظام الناصرى) ، والموقف من الصراع العربى - الإسرائيلى فى مراحله المختلفة[٢٢] .

وتدخل العلاقة بين المؤسسة الدينية والدولة من باب الاستغلال السياسى للدين بالعمل على ترويج الأيدلوجية البرجوازية عبر الفكر السياسى الدينى الرسمى ، مقدمة إياه باعتباره الدين، أو على الأقل التفسير السليم والفهم السليم للدين ، معتمدة فى ذلك على الوضع التاريخى للمؤسسة الدينية ومستغلة المشاعر والعقائد الدينية عند المواطنين المختلطة بعناصر الفكر السياسى الدينى الرسمى الشائع عبر الأجهزة المتعددة والمكونة بالتالى للثقافة السياسية العامة للمواطنين ، وبصفة خاصة الثقافة السياسية للفلاحين[٢٣] .

ولا تقف حدود الاستغلال السياسى للدين عند حدود تضمين الخطاب السياسى بجملة كبيرة من المقولات الدينية ، بل تصل إلى السيطرة المباشرة على المؤسسات الدينية القائمة وتحويلها لمؤسسات حكومية عبر تعيين كل من شيخ الأزهر ومفتى الديار وإقامة وزارة (للأوقاف) تخضع لها كل من المعاهد الدينية ، والمساجد ، وقد فكرها السياسى الدينى الرسمى إلى الصحف الدينية والبرامج الدينية - فى كل من الإذاعة والتليفزيون ، وكل ذلك يتم من خلال مقولة سائدة هى : الحفاظ على الدين .

وعلى سبيل المثال ، فقد أنيط بوزارة الأوقاف مهام النهوض بأحوال المساجد بهدف جعلها أداة لتشكيل اتجاهات وسلوك الأفراد بما يتماشى مع أهداف النظام السياسية ، وقد ارتكزت الدولة فى ذلك على حقيقة أن المسجد هو المكان الوحيد الذى يلتقى فيه أعداد كبيرة من الناس بحرية وبدون تصريح رسمى مسبق ، وفى سبيل أهداف السيطرة السياسية تقوم وزارة الأوقاف بتدريب أئمة المساجد، وأنشأت لذلك إدارة خاصة هى الإدارة العامة للتدريب .

كما تم ربط الائمة بوزارة الأوقاف سواء كموظفين متفرغين أو كأئمة بمكافآت ، ويجرى التحكم السياسى فى التوجيه الرسمى لخطب أيام الجمع بإشارات رسمية ، وفى سبيل ارتباط الأئمة بالخط السياسى الحكومى القائمة تجرى عمليات التوقيف الإدارى والفصل والإبعاد عن المساجد عند أية بادرة لاستخدام المساجد فى المعارضة السياسية أو أى تفسير مخالف للتفسير الرسمى للدين .

وفى سبيل الاستغلال السياسى للدين ، تقوم الدولة فى بعض الأوقات بتدعيم بعض التيارات السياسية الدينية بهدف ضرب تيارات سياسية أخرى كما حدث فى الجامعة إبان نهوض الحركة الطلابية الوطنية وترفع شعارات دولة العلم والإيمان ، ولكنها فى أوقات أخرى ترفع بقوة شعار " لا سياسة فى الدين " ذلك الشعار الذى لا تتعرف فيه على معنى فصل الدولة عن الدين ، بل ربط المؤسسة الدينية والفكر السياسى الدينى أكثر بالسياسة العامة للدولة وللحكم القائم ، بهدف احتكار استخدام الدين والفكر الدينى للترويج لأيدلوجية الطبقة المهيمنة اقتصادياً وسياسيا [٢٤] .

وفى إطار هذا الارتباط بين المؤسسة الدينية الرسمية والدولة ، تقوم المؤسسة الدينية بدورها الأيدلوجى عبر آلياتها الأيدلوجية الخاصة بتقديم تفسير أيدلوجى دينى للأحداث وللظواهر الاجتماعية والسياسية ، ويقوم هذا التفسير على قاعدة أخلاقية وثقافية برجوازية ، حيث يقف مثل هذا التفسير عند سطح الأحداث والظواهر ومنتجاتها النهائية دون الغوص فى أسبابها الاقتصادية والاجتماعية وباستبعاد أى محاولة للتفسير والتحليل الطبقى ، أى باستبعاد الأوضاع الطبقية وعلاقات الاستغلال الطبقى باعتبارها جذر الظواهر الاجتماعية والأزمات الاقتصادية والسياسية ..الخ.

وينعكس هذا التفسير الدينى - أيضاً - على تحليل العلاقات الدولية وخاصة الصراع بين حركة التحرر الوطنى وقوى الاستعمار ، ذلك الصراع الذى يصبح أيضا مجرد صراع دينى بين الإسلام وأعداء الإسلام ... الخ ، كما تصبح الظواهر الاجتماعية نتاجاً لوجود الخير والشر ، والأزمات الاقتصادية من فعل بعض الأشرار المعادين للقيم الخيرة والمعادين للأخلاق الحميدة والمعادين للدين .

ويرتبط مثل هذا التفسير بالأيدلوجية البرجوازية التى تعمل على إبعاد الطبقات الاجتماعية الشعبية عن رؤية أسباب أوضاعها فى الاستغلال الطبقى الاقتصادى والسياسى والأيدلوجى .

ولكن خطورة دور المؤسسة الدينية يتأتى من ربط تفسيرها السياسى والأيدلوجى البرجوازى بالدين، باستغلالها للمشاعر الدينية للمواطنين من أجل تمرير أيدلوجية سياسية طبقية مساندة للطبقة المهيمنة ، باعتمادها على النص الدينى فى لغة خطابها السياسى ، واعتمادها على الموروث الدينى بهدف اعطاء " قدسية " محددة لأحداث بشرية وأفعال بشرية وتوجهات سياسية معنية..

كما يمكننا التعرف على هذا الدور فى الصراعات التى تنشأ بين التيارات الدينية نفسها، وبين بعض المفكرين فى إطار الفكر السياسى الدينى ، واختلاف التفسيرات للنصوص [٢٥] .

تصل درجة وضوح هذا الدور السياسى الأيدلوجى للمؤسسة الدينية فى مساندتها للتوجهات

السياسية للدولة ، فتصل إلى ذروتها فى إعطاء تفسير سياسى ودينى لاتفاقيات الصلح مع العدو الصهيونى بمقارنتها مع " صلح الحديبية " وتدعيمها بجملة واسعة من النصوص القرآنية والأحاديث النبوية وقيام دار الإفتاء بدور بارز فى هذا المجال[٢٦] .

كما يظهر ذلك الدور السياسى فى اشتراك الطبقة المهيمنة للمسجد فى الصراعات السياسية ، ويبدو ذلك جلياً أثناء المعارك الانتخابية بتوجيه أئمة المساجد لمساندة الحكام والهجوم على المعارضين هجوماً سياسياً يلبس ثوب الدين بما لذلك الدور السياسى - الدينى من آثار أيدلوجية بارزة على وعى المواطنين .

ثالثاً: المؤسسة الإعلامية :

تظهر المؤسسة الإعلامية كأداة أيدلوجية للطبقة المهيمنة اقتصادياً وسياسياً بصورة أكثر وضوحا من المؤسسة التربوية ، عبر سيطرة الطبقة الحائزة للثروة على أجهزتها الضخمة فى الصحافة ومحطات الإذاعة والتليفزيون ، كما تتبع أهميتها وخطورتها من قدرتها على اختراق الحواجز ، وتمكنها من توصيل رسالتها الأيدلوجية إلى المواطنين فى منازلهم فى إطار من "الترفيه والتسلية" عبر نماذج عديدة كالبرامج والتمثيليات الدرامية والإعلانات ... الخ كما تتمكن - خاصة عبر الإذاعة والتليفزيون - من تقديم رسالتها إلى كافة الطبقات الاجتماعية وإلى كافة الفئات العمرية ، من الطفل الذى لم يلتحق بالمدرسة إلى الشيخ العجوز ، فتتدخل هذه الأجهزة فى عمليات التنشئة الاجتماعية للطفل ، متفوقة ومتخطية غالباً لدور الأسرة فى هذه العملية ، ومقدمة عبر برامجها قيماً معينة منتقاة أيدلوجياً لا تتفق بالضرورة مع قيم البيئة الاجتماعية والطبقية التى تنتمى إليها الأسرة[٢٧] . وتظهر خطورة الرسالة الأيدلوجية لوسائل الإعلام من خلال إمكانياتها البارزة فى التأثير فى كل جوانب السلوك الانسانى من خلال دورها فى تكوين الصورة الذهنية عند الأفراد عن الدول والمواقف والاحداث ، فتؤثر بالتالى فى الطريقة التى يدرك بها الناس الأمور ، والطريقة التى يفكرون بها ... الخ باعتبارها قد أصبحت أهم مصدر للأخبار والمعلومات والمعارف عن العالم المحيط بنا فى العصر الحديث .[٢٨]

وتقوم الطبقة المهيمنة اقتصادياً وسياسياً بتحميل أفكارها وآرائها لمضمون الرسالة الإعلامية عبر عملية تصنيف واختبار لنوع القيم والأفكار والآراء والأخبار مستهدفة التحكم فى عمليات التنشئة الاجتماعية والسياسية وتشكيل " الرأى العام " .

وإذا كانت وسائل الإعلام بفضل انتشارها الواسع تلعب دوراً أساسياً فى خلق وتكوين ما يسمى "بيئة الرأى" وإذا كان الناس غالباً يتحاشون العزلة الاجتماعية فإن المواطنين يميلون إلى أن يعبروا عن الآراء التى تؤيد ما يدركون أنها أراء سائدة أو شائعة بين الجماعة ويقيمون الآراء التى يرون أنها "غير شائعة" والمؤسسة الإعلامية تلعب دوراً هاماً فى هذا المجال بتحكمها فى تسييد بعض الآراء ونشرها

بشكل واسع مكونه خصائص " الرأى العام " المعلن للجماهير[٢٩] .

أى أن وسائل الإعلام تقوم فى هذا المجال بدور " قمعى " يتمثل فى تسييد آراء وأفكار أصحاب السلطة الاقتصادية والسياسية ومكونة إطار الرأى العام ، وإطار للنظر إلى الأمور ، إطاراً للسلوك ، يحدد للمواطن ما ينبغى له أن يفصح عنه من آراء ، ومصوراً له أن آراءه الأخرى الكامنة غير المعلنة ليست سوى آراء شخصية ، فردية ، غير ناضجة ، أو مجرد آراء لأقلية خارجة عن إطار الرأى العام للمجتمع وتوجهاته المقررة والمستقرة وعليه بالتالى أن يقمعها داخله أو يتخلى عنها ويتبنى بدلاً منها تلك الآراء السائدة أو الشائعة .

ونتيجة ذلك يظهر وعى زائف فى المجتمع يؤثر على حقيقة الرأى العام ، فإذا قمنا بقياس الرأى العام فى مجتمع تقوم الطبقة المسيطرة فيه " بغسيل المخ " لأعضاء المجتمع بصورة منظمة ومنتظمة ، بطريقة مباشرة وغير مباشرة ، فإننا فى الواقع لا نقيس الرأى العام ، والذى يفترض لتكونه " حرية " تداول المعلومات والحقائق ، والحق فى الاجتماع والنقاش والتعبير الحر عن الرأى .... الخ ، بل نقيس الوعى الزائف الذى كونته المؤسسة الإعلامية.[٣٠]

وليس غريباً - فى هذا الإطار - أن يصل باحثون غربيون يعيشون فى نفس هذه المجتمعات إلى حقيقة وجود رأى عام زائف ووعى اجتماعى زائف فى هذه المجتمعات الرأسمالية المتقدمة بأنظمتها " الديمقراطية " طالما تظل الحقيقة الجوهرية تقول بطبقية الدولة القائمة وباحتكارها للمؤسسة الإعلامية بأجهزتها الضخمة ، ولذلك نجد عالما اجتماعيا بارزا مثل "بورديه " يذهب فى دراسة هامة له نشرها عام ١٩٧٣ إلى أنه لا يوجد رأى عام بالمعنى الحقيقى فى " فرنسا " كما ينظر " بورديه " إلى عمليات قياس الرأى نفسها باعتبارها ذات وظيفة سياسية ، ووظيفتها الرئيسية هى وظيفة أيدلوجية لإشاعة الوهم حول وجود رأى عام، فحين تنشر الجرائد الفرنسية مثلاً أن ٦٠٪ من الفرنسيين يرون كذا وكذا ، فهذا على وجه الدقة نوع من التضليل . والوظيفة السياسية ، التى تتمثل فى حاجة السلطة إلى إضفاء الشرعية على النظام السياسى ، وبدلاً من أن يقول السياسى - كما كان يحدث قديماً إن "الله فى جانبنا" فإنه يقول الآن " الرأى العام فى صفنا " وفى مقابل ذلك يرى " بورديه " أن الطبقات الشعبية فى ظل هذه الأوضاع والآليات واقعة فى إطار من الأساطير التى تروج لها الأيدلوجيا المسيطرة[٣١] .

وبينما ينعكس شكل حكم البرجوازية فى البلدان الرأسمالية المتقدمة عبر نظام الديمقراطية البرجوازية على شكل ملكية وسائل الإعلام وعلى إتقان أساليب وآليات رسالتها الأيدلوجية فى نفس الوقت ، تنتج بكفاءة " فى تزييف الرأى العام وتزييف الوعى الاجتماعى .

ينعكس أيضاً - شكل حكم البرجوازية فى البلدان الرأسمالية المتخلفة عبر نظم الحكم الفردية والاستبدادية على شكل ملكية وسائل الإعلام ، منتجاً تخلف المؤسسة الإعلامية وتخلف أساليب

وآليات ومضمون رسالتها الأيدلوجية .

حيث تصبح المؤسسة الإعلامية فى هذا الوضع هى أداة الاتصال الوحيدة - تقريباً بين الحكام والمحكومين تسيطر عليها النخبة الحاكمة وتراقب عملية تدفق المعلومات والآراء ، وتحول دون تسرب معلومات وآراء لا تتفق والخط السياسى بكافة الأساليب ، وتتحول وسائل الإعلام إلى مجرد أبواق للدعاية للنظام القائم وللحكومة القائمة .

وفى ظل هذه الأوضاع تستطيع التعرف على تخلف مضمون الرسالة الإعلامية كانعكاس لتخلف النظام السياسى وديماجوجية السلطات الحاكمة حيث يصبح الاعتماد على أساليب الإثارة والتعبئة الديماجوجية ، ومخاطبة العواطف دون مخاطبة العقل ... الخ ،أحد أساليب النخبة الحاكمة للحفاظ على موقعها إزاء الجماهير .

ولكنها تستخدم وسائل الإعلام أحياناً كمثير وأحيانا كمهدئ ، وفى سبيل الهدف الثانى تقوم وسائل الإعلام بتقديم مضامين تافهة رخيصة للتسلية وإبعاد الاهتمام بعيدا عن القضايا القومية ، وبعيدا عن المشاكل والأزمات الفعلية ، وفى ذلك تستطيع التعرف على طبيعة المبالغة فى الاهتمام بمباريات كرة القدم واعتبار عمليات الفوز " انتصارات قومية " تؤلف من أجلها الأغانى والاناشيد ، كما تستطيع التعرف على حشو الرسالة الإعلامية بالمسلسلات والأفلام المحلية والأجنبية ، ونتعرف فيها على الدور السياسى الأيدلوجى للترفيه والتسلية .

ومن المتوقع فى ظل هذا الوضع ، ألا تسمح النخبة السياسية الحاكمة بأى معارضة ، ولا بأى رأى مخالف بالارتفاع ، ومعنى هذا محدودية " النقد " الذى تسمح به داخل وسائل الإعلام وحصره - إن وجد - فى حدود ضيقة وجزئية وهامشية وغير فعالة وإبعاده عن مواطن البحث عن جوهر الأزمات القائمة ، ليقوم النقد نفسه بدوره الأيدلوجى السياسى لحرف تفكير المواطنين وتفريغ سخطهم وتوجيه نصله تجاه بعض الأفراد الأشرار أو تجاه بعض الظواهر الجزئية والهامشية[٣٢] .

وكما تتخفى الرسالة الأيدلوجية التى تبثها وسائل الإعلام خلف عمليات الترفيه والتسلية بهدف التهدئة ، تظهر الديماجوجيا فى هذه الرسالة فى أشكال من الإثارة والشعارات المتناقضة .

وفى إطار أسلوبى الإثارة والتهدئة المذكورين تقوم المؤسسة الإعلامية بدورها عبر تجزىء الحقائق وتقديم المعلومات الكاذبة والتركيز على بعض الأحداث دون غيرها ، وتضخيم بعض الأحداث والتهوين من البعض الآخر ، بل وتنتهج تجاه بعض الأحداث الداخلية أو الخارجية أسلوب " الصمت " والتجاهل فى إطار عملية واعية لتصنيف الاحداث وترتيبها وإعادة تركيبها بما يخدم الرسالة الأيدلوجية للطبقة الحاكمة ، بما يخدم هدف تجهيل المواطنين وتزييف وعيهم وخلق رأى عام زائف ، ولكن مساند للسلطة القائمة وللنظام القائم ، حتى ولو كان هذا الرأى العام صامتا .

وفى سياق هذا الطرح المنهجى لآليات عمل المؤسسة الإعلامية لتزييف وعى المواطنين وصناعة

اغتراب أفراد الطبقات الشعبية ، ربما يكون من المناسب التناول التفصيلى لبعض الأدوات الثقافية والإعلامية كأدوات نشر وتوزيع الفكر والثقافة بشكل واسع ، وبصفة خاصة السينما والمسرح والتليفزيون والكتاب بهدف رصد التحولات الأساسية التى حدثت لكل منها فى السبعينات والثمانينات وكذلك دورها باعتبارها ذى دلالة فى نفس الوقت على تشكيل وعى ومزاج الجماهير .

١ - السينما

فى الثامن والعشرين من شهر ديسمبر عام ١٨٩٥ ، شهد المقهى الكبير الكائن بشارع كابوسين "بالعاصمة الفرنسية " باريس أول عرض سينمائى تجارى فى العالم .

ومنذ تلك اللحظة ، تملكت الطبقة الرأسمالية فى أوربا - ومنها إلى بقية دول العالم - أداة فاعلة ومؤثرة لنشر أفكارها وترسيخ قيمها الاجتماعية ونسقها الفكرى والأيدلوجى على بقية الطبقات الاجتماعية وبهذا دخل الصراع الأيدلوجى بين الرأسمالية والاشتراكية منحنى جديد فالإنتاج السينمائى ليس سوى تعبير أيدلوجى عن الفئات والطبقات السائدة فى المجتمع والمنتجة لهذا الفن الجديد .[٣٣]

ولم تكد تمر أسابيع قليلة على هذا العرض السينمائى بعاصمة المال والجمال " باريس " إلا وكان الثغر البحرى الهادئ " الاسكندرية " يشهد عرضاً مشابهاً على هيئة صور متحركة بمقهى " زوانى " ومنها انتقل إلى القاهرة وبقية عواصم المحافظات وانتشرت دور العرض انتشاراً هائلا[٣٤] بيد أن التاريخ الحقيقى للسينما المصرية - المدعومة بنشاط الجاليات الأجنبية فى البلاد - يبدأ عام ١٩٣٢ وهو تاريخ أول عرض سينمائى ناطق لفيلم " أولاد الذوات"[٣٥] وعلى مدى ثمانية وخمسين عاماً قدمت السينما المصرية ما يزيد على ألفى فيلم تم خلالها ترسيخ قيم الطبقة الرأسمالية المصرية وعبر عمليات الاقتباس الواسعة لمضامين السينما الأمريكية أعيد حشو أدمغة الجمهور المصرى بنسق فكرى محدد وتم بالنهاية تهميش مشاعر هذه الجماهير وحصرها داخل دائرة الفهم البرجوازى وبرغم أن السينما - كأداة - هى مركباً جمالياً واجتماعياً فإنها أيضاً - وهذا هو الأهم - منتجاً اقتصادياً ومشروعاً استثمارياً ناهيك عن أهميته الأيدلوجية لذا وفى غمرة الحماس البورجوازى الصاعد (بعد ثورة ١٩١٩ الكبرى) للسيطرة على السوق المحلى قررت مجموعة طلعت حرب ويوسف قطاوى (بنك مصر) تأسيس شركة للتمثيل والسينما وتجهيز استديو مصرى كامل يدفع هذه الصناعة - وهذه الأداة الأيدلوجية أيضاً - خطوات كبيرة للأمام وهو ما تحقق فعلا عام ١٩٣٥ .

وبالقطع لم يكن ظهور هذا الفن الجديد سوى مقدمة لتكريس معطىً اجتماعىٍ وطبقى جديد يوظف فى مقدمة دولاب الإنتاج السينمائى بصرف النظر عن هشاشة المضمون الفكرى المطروح (ممثلين - كومبارس - منتجون - مخرجون- موظفون وفنيون - مكاتب توريد كومبارس ... الخ ... الخ) وقد ظلت السينما المصرية منذ بداية نشاطها وحتى الآن باستثناءات قليلة تندرج تحت ما يسميه " فرناند

وسولاس " واكتافيو جيتينو " السينما الهوليودية أو سينما "الترفيه والتسلية" . ويعنى أكثر دقة سينما الوعى الزائف أو على حد تعبير الناقد السينمائى الكندى " أندريه باكيه " أنها سينما فائض القيمة .[٣٦]

أما تلك الأعمال الواقعية والجادة – المحدودة – التى عرضتها السينما المصرية فلم تتجاوز العشرين فيلماً على مدى أكثر من خمسين عاماً يمكن إدراجها تحت ما نسميه " الأعمال ذات الدلالات الفكرية " التى تعكس مشاكل وتناقضات البورجوازية الصغيرة برغم أنها تتم من داخل دائرة السينما التجارية * وبرغم التدخل التدريجى من جانب الحكومة الناصرية فى مجال السينما منذ عام ١٩٥٥ والذى اتسع بعد عام ١٩٦٢ وإنشاء المؤسسة المصرية العامة للسينما " فقد ظلت السينما المصرية تتسم بطابعها التجارى وطرحها لكل مخلفات القيم البورجوازية والأمريكية ويكفى أن نشير إلى أنه برغم الضجيج عالى الصوت حول الاستقلال عن المعسكر الاستعمارى الغربى منذ عام ١٩٦١ والتوجه نحو بناء الاشتراكية فقد ظلت السينما الغربية عموماً والأمريكية خصوصاً تشكل أكثر من ٨٠ ٪ من عروض الستيما المصرية[٣٧] .

جدول رقم (٥٣)

الافلام الموزعة فى مصر خلال الفترة ١٩٥٤ - ١٩٦٨

السنوات	متوسط الأفلام المصرية الموزعة سنوياً	متوسط الأفلام الأجنبية المستوردة سنوياً	نسبة الأفلام المصرية إلى الأجنبية ٪
١٩٥٨ – ٥٤	٥٠	٣٠٦	٪ ١٦.٣
١٩٦٣ – ٥٩	٥٣	٢٩٤	٪ ١٧.٦
١٩٦٨ – ٦٤	٣٨	٢٨٦	٪ ١٣.٣

المصدر : عبد المعطى شرف الشربينى " تسويق الفيلم المصرى" دراسة تحليلية لمشكلات توزيعه " رسالة ماجستير فى ادارة الاعمال كلية التجارة " – جامعة عين شمس ١٩٦٩ ص٥٣

ويبدو واضحاً إلى أى مدى ظلت الغلبة والحضور الأيدلوجى المؤثر للسينما الغربية يساهم بدوره فى

* من أمثلة ذلك فيلم " العزيمة " لكمال سليم " والسوق السوداء " لكامل التلمسانى ؛ " الفتوة " لصلاح ابو سيف ، "والمتمردون " لتوفيق صالح و " الحرام " لهنرى بركات ، "باب الحديد" و"الأرض" ليوسف شاهين ، "البوسطجى " لحسين كمال ، جفت الأمطار لسيد عيسى أما السبعينات فأبرز هؤلاء علي عبد الخالق " على من نطلق الرصاص" – "أغنية علي الممر " وغالب شعث " ظلال على الجانب الاخر " أشرف فهمى " ليل وقضبان " سعيد مرزوق " أريد حلا " مع ملاحظة أن عدداً كبيراً من هؤلاء قد اندمجوا فيما بعد فى دولاب الإنتاج البرجوازى الردىء للسينما المصرية فى عقد السبعينات خاصة بعد دخول المال النفطى إلى هذه الحلبة بعد عام ١٩٧٤ م .

تعميق مفهوم " السوبرمان " والحلم الأمريكى للثراء " وقد تبين أن نسبة الأفلام الأمريكية إلى إجمالى الأفلام الأجنبية المستوردة فى مصر طوال العشرين عاماً الماضية (١٩٦٠ - ١٩٨٠) تتراوح بين ٧٧,٨ إلى ٥٣,٨٪ وهو ما يظهر البيان التالى :

جدول رقم (٥٤)

عدد الافلام المستوردة الاجنبية والامريكية ونسبة كل منها خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٨٠ م

السنوات	عدد الأفلام الأجنبية المستوردة سنوياً (١)	عدد الأفلام الأمريكية المستوردة سنوياً (٢)	نسبة ٪ ١:٢
١٩٦٠	٣١٦	٢٤٦	٧٧.٩
١٩٦١	٣٢٠	٢٣٢	٧٢.٥
١٩٦٢	٣٠١	٢٢٥	٧٤.٨
١٩٦٣	٢٦٤	١٨٢	٦٨.٩
١٩٦٤	٣٢٥	٢٠٧	٦٣.٧
١٩٦٥	٣٧٣	٢٦٦	٧١.٣
١٩٦٦	٢٤٠	٢٠٠	٨٣.٣
١٩٦٧	٢٧٥	١١٨	٥٣.٨
١٩٦٨	٢٦٩	١٦٤	٦١.٠
١٩٧٣	٢٠٨	٧٢	٣٤.٦
١٩٧٤	٤٣٣	٨٦	١٩.٩
١٩٧٥	٢١٤	٩٢	٤٣.٠
١٩٧٦	٢٣٠	٩٢	٤٠.٠
١٩٧٧	٤٢٥	٢٤٢	٥٦.٩
١٩٧٨	٣٤٥	١٧٠	٤٩.٣
١٩٧٩	٣٠٨	١٥٩	٥١.٦
١٩٨٠	٢٢٩	١٥٧	٦٨.٦
المجموع	٥٠٧٥	٢٩٤٠	٪ ٥٧.٩

المصدر : حتى عام ١٩٦٨ مصدره عبد المعطى شرف الشربينى ، مرجع سابق .

أما عام ١٩٧٣ فصاعداً فمصدره اتحاد الصناعات المصرية ، الكتاب السنوى لعام ١٩٨١ ص ٥٦٩ .

وقد لعب القطاع الرأسمالى الفردى فى مجال السينما دورا أساسيا فى تعميق الأزمة بل والسطو على الإمكانيات المتاحة لقطاع السينما الحكومية فتمكن هذا القطاع الخاص من تمويل أكثر من ٩٠٪ من الأفلام المنتجة خلال الفترة (٦٢ - ١٩٧١) بأموال الحكومة المصرية وقدم أسوأ العروض السنمائية حتى من وجهة النظر البورجوازية [٣٨] وبذلك ساهم مساهمة أكيده فى سيادة الفيلم الأمريكى على عقلية الجمهور أصلا فباتت النجومية هى أحد أهم محددات المشاهدة السينمائية فى البلاد .

ففى استفتاء قامت به إحدى شركات الإنتاج السينمائى فى مصر عام ١٩٦٣ بالتعاون مع إحدى المجلات الفنية المتخصصة تبين أن ٥٩٪ من المشاركين فى الاستفتاء قد ذكروا أن أهم دافع لمشاهدة الفيلم هو النجوم[٣٩] .

والجدير بالذكر أن نظام النجوم Stars قد ظهر فى السينما الأمريكية منذ عام ١٩٠٩ على اثر تشكيل التنظيم الاحتكارى السينمائى الشهير .The Motion Picture Patents co لقد نجحت السينما التجارية الهابطة بحق فى تكتيل ودمج الطبقات المستغلة فى الوطن العربى بأسره فى شبكة إنتاجها [٤٠] فهذا الواقع المتردى لم يكن يوما قاصرا على المجتمع المصرى وأنما هو سمه من سمات البورجوازية العربية ولعل البيان التالى يلقى مزيدا من الضوء على هذه الحقيقة .

جدول رقم (٥٥)

الافلام المستوردة إلى الدول العربية خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٦

القطر	أمريكية		فرنسية وإيطالية		أفلام مصرية		أفلام أخرى		المجموع	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
سوريا	٢٨٥	٦٦٫٩	٥٩	١٣.٨	٥٥	١٢.٩	٢٧	٦.٤	٤٢٦	١٠٠
لبنان	٢٧٣	٥٤	١٣٢	٢٦	٧٨	١٦	٢٠	٤	٥٠٣	١٠٠
الجزائر	١٦٠	٤٠	٢٠١	٥١	-	-	٣٦	٩	٣٩٧	١٠٠
المغرب	١٥٢	٣٤	١٦٢	٣٦	١٥	٤	١١٤	٢٦	٤٤٣	١٠٠
تونس	١٦٠	٤١٫٦	٢٤	٣٢.٤	٣٢	٨.٣	٦٨	١٧.٧	٣٨٤	١٠٠

المصدر : عبد المعطى ، مرجع سابق ص ٨٤ .

واذا حاولنا من جهة أخرى تحليل مضمون ما تطرحه السينما المصرية أو السينما الأجنبية أو ما يسمى " الرسالة الإعلامية " نجد التهميش المتعمد لحركة الطبقات الشعبية سواء فى الأحداث الوطنية

العظمى (ثورة ١٩١٩) أو الكفاح الوطنى والسرى فيما بعد ذلك وبالمقابل تركيز الأضواء على الدور الإيجابى الذى تقوم به الطبقات الرأسمالية ومدى إنسانيتها !!

كما دفعت موجه انتشار الأفلام الجنسية وأفلام العنف والكاراتيه الأمريكية بصفة خاصة - بعض الأجهزة الثقافية الرسمية إلى التحذير من خطورة هذه الانواع من الأفلام على سلوك الشباب[٤١] .إن الطابع الصنمى ينتقل إلى الإنسان والى فنه ليحولهما معا إلى أشياء تدخل دائرة التبادل على حد تعبير " أرنست فيشر " وعلى ايه حال لقد أدى ظهور التليفزيون على ساحة الإعلام إلى التأثير بشكل لم يكن مسبوقا ليس فحسب على جمهور السينما والمسرح فى مصر وإنما وهذا هو الأخطر على مجمل أوجه الحياة والتشريع فى عملية تزييف الوعى الاجتماعى وتدجينه لصالح أشد الأفكار تخلفاً ورجعية.

* * *

٢ - الاذاعة والتليفزيون :

علينا هنا أن نجسد ذلك الطرح النظرى فى أخطر الادوات الإعلامية وأكثرها تأثيرا وفاعلية ، بالقطع فإننا نتجاوز النظرة التى تتسم بها عادة أبحاث الاتصال الجماهيرى والتى تركز أكثر فأكثر على تأثير البرامج الدعائية على مشتريات السلع أو قبول وجهة نظر ما ، وذلك من خلال تركيزنا على الأثر التدريجى أى الأثر القيمى المتراكم .

فكما كانت السيطرة على السوق القومى واحدة من أغلى اهداف الطبقة البورجوازية الصاعدة فى أوربا منذ مطلع القرن السابع والثامن عشر ، فإنه بعد أن تحققت لها هذه السيطره بالثورات الثلاث الكبرى الإنجليزية (١٦٤٨) والأمريكية (١٧٧٧) ثم من بعدها الثورة الفرنسية (١٧٨٩) باتت السيطره على عقول وقيم الطبقات الاخرى وخاصة طبقه العمال التى مافتأت بين الحين والآخر تعلن تمردها الاقتصادى عبر الإضرابات عن العمل - والسياسى عبر حرب الشوارع والاستيلاء بين الفينة والأخرى على السلطة كما حدث فى كوميونه باريس عام ١٨٧٠ .

وهكذا استخدمت كل التطورات اللاحقة فى قوى الإنتاج المادى والمكتشفات العلمية الحديثه فى مجال الاتصالات لتدجين هذه الطبقات المتمردة وتحويلها إلى أداة سهلة القياد للطبقة البورجوازية الحاكمة وبالقطع لم يكن ذلك ليقتصر على التركيب الاجتماعى فى بلد المنشأ (أوربا) وإنما انتقل ليلعب دوراً أشد ضراوة فى البلدان الرأسمالية المتخلفة .

فالثورات الإعلامية الثلاث (المطبعة - السينما - الإرسال الإذاعى والتليفزيون)[٤٣] . قد دفعت بالسيطرة الأيدلوجية والقيمية البورجوازية على بقية الطبقات خطوات بعيدة للأمام وإن كانت بالمقابل قد أدت لتشوه شديد القسوة فى مفاهيم الطبقات الفقيرة حول مضامين أزمتها ودرجة وعيها بأسباب هذه الأزمات .

يكفى أن نشير على سبيل المثال وليس الحصر أن الشخص العادى فى عالمنا المعاصر يتعرض يوميا لأكثر من ١٥٠٠ رسالة إعلامية تؤثر بدرجة مدهشة على سلوكه وتوجهاته السياسية والثقافية[٤٤] .

ومما لاشك فيه أن آلة الإعلام الامبريالية (والأمريكية تحديداً) تمثل الأساس المرجعى لكل النغمات التى تعزفها أدوات الإعلام فى الدول الرأسمالية المتخلفة وفى مقدمتها مصر .

ولعل هذا الواقع قد دفع منظمة الأمم المتحدة للثقافة والتربية والعلم " اليونسكو " والعلوم عام ١٩٧٧ لتشكيل اللجنه الدولية لدراسة مشكلات الاتصال " والتى طالبت فى تقريرها الختامى بالتداول المتوازن للإعلام وبضرورة البحث عن " نظام دولى جديد للإعلام " وشجب الإعلام ذى الاتجاه الواحد[٤٥] .

* * *

تبدأ قصة الإرسال الإذاعى فى مصر فى الحادى والثلاثين من مايو عام ١٩٣٤ أى متأخرة بنحو ستين عاماً عن مثيلتها فى أوربا والولايات المتحدة الأمريكية .

وفى البداية منحت الحكومة المصرية عقد احتكار الإرسال الإذاعى إلى شركة "ماركونى" بيد أن الإدراك المتنامى من جانب الحكومة والطبقة الرأسمالية المصرية لخطورة هذه الأداة الإعلامية وضرورة توظيفها المباشر من جانبها لتدجين مشاعر وقيم الطبقات المتمردة فى ذلك الحين (خاصة العمال والطلبة) قد أدى إلى إنهاء الحكومة لعقد احتكار "ماركونى" وتسلمتها الحكومة المصرية رسمياً فى الرابع من مارس عام ١٩٤٧ .

ومنذ ذلك الحين ازداد عدد ساعات الإرسال الإذاعى من الشبكة الرئيسية (البرنامج العام) ليصل عام ١٩٥٢ إلى نحو إحدى عشر ساعة متواصلة هذا بخلاف أربعة ساعات للبرنامج الأوربى المحلى .

ومع المحاولات الناصرية اللاحقة لتوسيع هامش وجودها الإعلامى والسياسى فى الداخل والخارج وتوسيع نطاق تبادل السلع الثقافية وذلك عبر تعميم كهربة الريف إلى أوسع نطاق ممكن ، أمكن تحقيق الضم الثقافى القسرى للريف إلى قيم المدينه من خلال الإرسال الإذاعى والتليفزيونى فيما بعد.

على أية حال ارتفع متوسط عدد ساعات الإرسال الإذاعى بأكثر من الخمسة عشر ضعفاً خلال الثلاثين عاماً الماضية ، حيث بلغ أكثر من ١٦٣ ساعة يومياً عام ١٩٨٣/ ١٩٨٤[٤٦] .

ثم إلى ما يزيد عن ١٩٣ ساعة يومياً فى عام ١٩٨٨/١٩٨٩[٤٧] ولا يكفى هذا الحجم المذهل فى ساعات الإرسال الإذاعى لنتبين مقدار غسيل المخ أو تزييف الوعى للفقراء فى مصر من جانب الحكومة المصرية التى تمثل الطبقة الرأسمالية المسيطرة وإنما لنقترب أكثر إلى التوزيع النوعى لهذا الإرسال ثم إلى مضمون الرسالة الإعلامية المتضمنة فى هذا الإرسال .

جدول رقم (٥٦)

التوزيع النوعى للإرسال الإذاعى فى مصر لعامى

١٩٨٤/٨٣ و ١٩٨٨/٨٩

لون البرامج	المتوسط اليومى للبث ١٩٨٤/٨٣			المتوسط اليومى للبث ١٩٨٨/٨٩		
	دقيقة	ساعة	٪	دقيقة	ساعة	٪
- ترفيهى	٢٨	٧١	٪ ٤٣,٥	٤٣	٧٩	٪ ٤١,١
- الدينى	٢٢	٣٠	٪ ١٨,٨	٥٥	٣٧	٪ ١٩,٩
- الثقافى	٥٦	٢٦	٪ ١٦,٥	٣٨	٣٧	٪ ١٩,٨
- الطوائف والخدمات	٥	١٢	٪ ٧,١	٢٦	١٨	٪ ١٠,٥
- الاعلامية	٣٦	١٤	٪ ٨,٨	١٥	١٦	٪ ٨,٤
- التعليمية	٢١	٢	٪ ١,٤	٣١	٢	٪ ١,٣
- الاعلانات التجارية	١٩	-	٪ ٠,٢	١٩	١	٪ ١,٢

المصدر : اتحاد الإذاعة والتليفزيون الكتاب السنوى لعامى ١٩٨٤/٨٣ (ص ٦٩) و ١٩٨٩/٨٨ ص ٨٨، مرجع سابق ص ٦٩

علينا هنا أن نبدى مجموعة من الملاحظات :

أولا : أن الحيز الترفيهى يشكل أكثر من ٤٣,٥ ٪ عام ١٩٨٤/٨٣ ، ٤١ ٪ عام ١٩٨٩/٨٨ مما يؤكد أن وسائل الإعلام تهتم أساساً بعنصر الترفيه وتتجاهل إلى حد كبير عرض القضايا التى تهم الرأى العام وحركه قوى المعارضه[٤٨].

ثانيا : أن المحتوى الثقافى - بصرف النظر عن عدم معرفة المعايير التى تتم وفقاً لها عملية التصنيف هذه - يحمل محتوى ينتمى إلى قيم الطبقة المهيمنة على الدولة وعلى أدواتها الفكرية والإعلامية .

ثالثا : يشمل البث السياسى نشرات الأخبار وموجز الأنباء والتعليقات السياسية وهى كلها تعكس وجهة نظر الحكومة المصرية وبالتالى الطبقة المسيطرة وهو يؤدى إلى اتساع ظاهرة الذين لا رأى لهم فى مثل هذه المجتمعات[٤٩].

ومما لا شك فيه أن الإرسال الإذاعى قد ظل يمثل أحد أهم الأدوات الإعلامية والإخبارية إن لم يكن أهمها على الإطلاق لسكان المدن والقرى والمحافظات المختلفة بالبلاد لمدة تقارب الثلاثين عاما وقبل

بداية الإرسال التليفزيونى فى يولية عام ١٩٦٠ .

أى أن الإرسال الإذاعى قد ظل يمثل السيطرة الطبقية المحلية المباشرة للبورجوازية المصريه حيث لم تكن للسينما حتى ذلك التاريخ تأثيرا على سكان القرى والمحافظات البعيدة نظراً لتركز دور العرض بالمحافظات الأربعة الرئيسية (القاهرة – الإسكندرية – السويس – الاسماعيلية) .

والحقيقة أن التزييف الواسع والمزدوج (المصرى الرأسمالى – الأمريكى الاستعمارى) لوعى الطبقات المضطهدة فى المجتمع المصرى قد جاء فى أعقاب ذلك المارد الجديد المسمى "التليفزيون" .

* * *

لم يكن قد مضى نحو نصف قرن على اختراع أداة العرض السينمائى فى أوربا والولايات المتحدة حتى شرعت جهود بعض العلماء الأوربيين العاملين فى شركات الإنتاج السينمائى فى تطوير أدواتهم باتجاه خلق وسيله أكثر فاعلية وتأثير تكون قادرة على تجاوز معطيات المشاهدة السينمائية إلى اقتحام غرف معيشة بل وغرف نوم مواطنيهم لتضمن سيادة نسق القيم البورجوازية على الجميع دون عائق وهكذا بدأت هذه الجهود فى بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا منذ عام ١٩٣٠ وكللت هذه الجهود بالنجاح بانتظام أول إرسال تليفزيونى فى بريطانيا عام ١٩٣٦ .

وبهذا دارت عجلة الإنتاج لبعض الشركات البريطانية ، ومنذ ذلك التاريخ حتى عشية اندلاع نيران الحرب العالمية الثانية (سبتمبر ١٩٣٩) كان عدد أجهزة التليفزيون المباعة هناك قد تجاوزت العشرين ألفاً وبعودة الإرسال للانتظام مرة أخرى بعد نهاية الحرب بلغ عدد هذه الأجهزة نحو ٥ مليون جهاز (عام ١٩٥٥) فى بريطانيا وحدها ، وفى الولايات المتحدة ارتفع عدد حائزى التليفزيون من ١٣ ٪ عام ١٩٥٠ إلى ٦٨٪ من إجمالى السكان عام ١٩٥٥ ثم إلى ٩٠٪ عام ١٩٦٢ وتجمع [٥٠] الدراسات المتخصصة فى مجال الاتصال الجماهيرى على خطورة وفاعلية الإرسال التليفزيونى بالنسبة لبقية مصادر الإعلام الأخرى مثل الصحافة والإذاعة والسينما ... الخ لتوافر شروط ثلاثة لا تجتمع لغيرها من أدوات الإعلام وهذه الشروط هى :

أولا : أنها أداة للاستمتاع لا تنتظر المشاهد حتى يأتى إليها وإنما هى تقتحم عليه مسكنه وتفرض نفسها فرضا .

ثانيا : ما ينشأ لدى مشاهديه من استعداد مسبق لتقبل ما يعرض عليهم أى ما يعرف فى العلوم النفسية بالاستعداد النفسى للتوحد مع الأبطال أو الأشخاص محل إعجابهم .

ثالثا : أن وقت المشاهدة كبير إلى حد مدهش وأن تأثيره عبر حاستى (النظر والسمع) يعد فاعلاً إلى أقصى الحدود[٥١] .

على أية حال ، نرى من المناسب قبل التعرض لتجربة الإرسال التليفزيونى فى مصر ومدى تفاعلها

مع المعطيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسلوكية أن نتوقف قليلاً عند مشكلات هذه الأداة الإعلامية والاتصالية فى أكثر النماذج الرأسمالية تقدماً حتى نتبين بدرجة أكثر وضوحاً تضاعف الأثر السلبى للإرسال التليفزيونى فى النموذج المصرى ، ومن ثم تحديد مدى الغزو الثقافى والحضارى الأمريكى والغربى فى هذا المجال بشكل واضح وملموس .

* * *

فمنذ أن بدأ الإرسال التليفزيونى المنتظم فى الدول الرأسمالية الصناعية (خاصه إنجلترا) عام ١٩٣٦ ثم عودته للانتظام فى أوائل عام ١٩٥٥ ، لم تنقطع هذه الدراسات التى حاولت تتبع الأثر القيمى (الإيجابى أو السلبى) لهذه الأداة الإعلامية الجديدة .

وحتى منتصف عام ١٩٧٥ بلغت هذه الدراسات نحو ألفين وثلاثمائة دراسة ومرجع عن التليفزيون[٥٢] .

لعل من أبرز هذه الدراسات الدراسة التى أعدتها الأستاذة هيلد . ت هميلوت H.T.Himmelwiet بطلب من هيئه الإذاعة البريطانية B.B.C ومؤسسه نوفيلد Nofild واستمرت أكثر من عامين (١٩٥٦ – ١٩٥٨) عن " أثر التليفزيون على الأطفال والنشء فى بريطانيا" .

بيد أن تركيز دراسة الأستاذة هيلد . ت هميلوت المبكرة عن تأثير هذه الأداة الإعلامية على الأطفال (ما دون الثانية عشر) قد أفقد الدراسة طابع الشمول ، وإن كان على أية حال لم يفقدها أهميتها .

فإذا حاولنا إجراء جرد لنتائج أو نقاط بحث الدكتورة " هيلد" أمكننا استخلاص الحقائق التالية :

أولاً : تأثير أفلام الغرب الأمريكية على الأطفال فى بريطانيا .

لقد تبين من حصر إعداد البرامج التى تقدم على القناتين البريطانيتين الرئيسيتين وقتئذ هما B.B.C والمحطة التجارية I.T.V أن القوام الرئيسى لمضمون البرامج هى قصص الغرب الأمريكية وقصص الجريمة والمغامرات القائمة على عنصر التباهى والتفاخر .

وقد كان من أهم القضايا التى شغلت فروض جميع الباحثين ، فى مجال الإعلام بشكل عام والتليفزيون بشكل خاص هو إلى أى مدى تؤثر مثل هذه النوعية من الأفلام على السلوك العدوانى لدى الأطفال ؟

وكان على الأستاذ Gerbner أن يقدم إجابة محددة على ذلك التساؤل من واقع دراسته الشهيرة التى قام بها أوائل عام ١٩٧٢ وذلك بتحليل مضمون Content Anylsis العنف المتضمن بما يعرضه التليفزيون الأمريكى خلال الثلاث سنوات (١٩٦٧ – ١٩٦٩) وقد أبرز البحث مجموعة من الحقائق فى هذا الصدد أهمها[٥٣] :

١ - يوجد أعلى مستوى للعنف فى التليفزيون التجارى الأمريكى إذ تحتوى كل عشرة برامج على ثمانية برامج للعنف .

٢ - برامج الكارتون للأطفال ازداد فيها العنف بدرجة مثيرة ، فمن ٩٥ كارتوناً عرضت فى السنوات الثلاث محل الدراسة تبين أن أربعة منها فقط لا يحتوى على العنف .

وإذا أدركنا أن الأطفال فى الولايات المتحدة (٥ - ٦ سنوات) يقضون أمام التليفزيون نحو ٤ إلى ٥ ساعات يومياً أمكننا أن نتعرف بدقة على النسق القيمى والأخلاقى (القائم على تغليب عنصر القوة على الحق) لدى النشء فى الولايات المتحده وتثير هذه المسألة السؤال التالى : من يقوم بالعنف؟ وما هى وسيلة العنف ؟ وأخيراً ما هى نتائج هذا العنف ؟

الحقيقة أن الإجابة من واقع تحليل مضامين ما يقدمه التيلفزيون الأمريكى بشكل خاص لا يخرج عن التالى :

من يقوم بالعنف هم البشر غالباً وأن وسيلة العنف هى الأسلحة بمختلف أنواعها ثم وبالنتيجة فإن الجروح والقتل هى المحصلة .

وهكذا توقف الخبير الاستراتيجى الفرنسى الشهير " أندريه بوفر " ، لتحليل هذا النموذج الأمريكى ودرجة اضطرابه - برغم جاذبيته الشكلية لدى البعض - بقوله (لا تستطيع النخبة الأمريكية المثقفة التى صدمتها النزعة المتزمتة إلا أن ترفض الإلزامات المفرطة لهذا المجتمع وافتقاره إلى روح إنسانية حقيقية وقد ارتقى الرافضون للمجتمع الأمريكى الجديد بدون روية.

فى تعاطى المخدرات وفى اللواطة والتسول " الهيبيز " حتى أنهم اندفعوا إلى العنف الإجرامى فى حادثة الحى الغربى)[٥٤] .

وقد علق أحد أساتذة علم الإجرام فى الولايات المتحدة نفسها (جلوبك) على ذلك النمط الأمريكى بقولة (لا بد أن يكون للتركيز الدائم على الجرائم المثيرة أثر نافذ على ذهن النشء)[٥٥] .

وقد قام سميث Smith ومجموعة من الباحثين بمشاهدة جميع البرامج التليفزيونية التى عرضت فى مدينة نيويورك خلال أسبوع كامل من عام ١٩٥١ ووجد أن عدد أعمال العنف والتهديد التى ارتكبت فى هذه البرامج قد بلغت ٧٠٦٥ عملا [٥٦] وإذا كانت دراسة سميث قد اعتمدت على التحليل الكمى فإن دراسة أخرى قد أجريت فى بريطانيا فى شهرى فبراير ومارس من عام ١٩٥٦ واعتمدت على منهج التحليل الكيفى ولم تخرج النتائج عن ذلك كثيراً ، فمحطة B.B.C عرضت نحو ٧٣٪ من تمثيليات الأطفال فى صورة مغامرات وازدادت هذه النسبة فى المحطه التجارية I.T.V وقد أدت هذه الوقائع فى الولايات المتحدة إلى دعوة مجلس الشيوخ الأمريكى لتشكيل لجنة فرعية (برئاسة السناتور كيفوفر) عام ١٩٥٦ لدراسة أثر التليفزيون على جناح الأحداث . وإن ظلت توصيات هذه اللجنة فى النهاية حبيسة الأدراج ، فالسياسة الإعلامية - والتليفزيونية - تشكلها هناك على أية

حال أصحاب المصالح والنفوذ.

لقد باتت البرامج التليفزيونية أحد أهم السلع التجارية فى العالم الرأسمالى المعاصر وافتقدت بالتالى كثير من صفاتها الثقافية والإنسانية .

ثانيا : تأثير التليفزيون على نسق قيم الأطفال :

تبرز دراسة هيملوت ، حقيقة على جانب كبير من الأهمية ، لعلنا هنا نعتبرها من أبرز النتائج التى تكشف الدور الرجعى المتنامى لهذه الأداة الإعلامية من جهة ودورها فى تزييف وعى النشء ، فتحليل مضمون ما قدمته برامج المحطتين الأساسيتين فى بريطانيا – وقتئذ ITV & BBC يظهر أن النظرة العامة إلى الحرف اليدوية أنها عديمة القيمة والأهمية وتمجد نمط حياة الطبقة البورجوازية والمتوسطة وبمقارنة نتائج استطلاع آراء عينة الدراسة بالمجموعة الضابطة تبين أن عينة الدراسة أى الأطفال الذين يداومون على مشاهدة التليفزيون أكثر تطلعاً إلى الطبقة المتوسطة والرغبة فى شغل وظائفهم الإشرافية (دون الإنتاجية) [٥٧] .

بل إن التليفزيون البريطانى قد دعم النظرة المادية للأطفال وكذلك النجومية[٥٨] كما أن تحليل مضمون " التمثيليات " التى عرضها التليفزيون البريطانى تبين أن ٧٥٪ من الشخصيات التى أذيعت فى المحطتين الرئيسيتين ينتمون إلى الطبقة البورجوازية العليا بينما ٧ ٪ فقط من الطبقة العاملة والأخيرون فى أدوار ثانوية [٥٩] فمستوى معيشة الأولين مريحة والحجرات فسيحة ومؤثثة بطريقة فاخرة والشخصيات أنيقة * الملبس وتملك سيارة فى معظمها .

ومن ناحية أخرى فقد أدى التليفزيون لتضاؤل ميل الأطفال بل وحتى الكبار للقراءة والاطلاع فمشاهدة التليفزيون فى بريطانيا يعد من أكثر الأنشطة استحواذاً على وقت فراغهم وكذلك فى الكويت ومصر[٦٠] .

وبالمقابل فإن التليفزيون هناك لا ينمى المعلومات العامة لدى الأطفال ويرجع ذلك إلى نمط المشاهدة الذى يفتقر للتفاعلية من المشاهد والقائمين على إعداد وعرض البرامج .

بل وتصل نتائج هذه الدراسات إلى أن الأطفال الأقل ذكاءً (والأغبياء) هم الأكثر مشاهدة للتليفزيون فى بريطانيا[٦١] . وأن الأطفال الذين يتمتعون بمستوى اجتماعى وعاطفى أفضل أقل مشاهدةً للتليفزيون [٦٢]

ثالثا : تأثير التلفزيون على البناء الأسرى :

يرتبط تأثير التليفزيون على البناء الأسرى بعمليتين حيويتين تجريان فى آن واحد :

الأولى : وهى طابع عملية المشاهدة التى تتسم بطابع السلبية حيث تبدو المشاهدة كمحاولة هروبية

(ترفيهية) تعيد للمشاهد توازنه الوهمي في واقع متعدد المشكلات .

الثانية : أن الآباء قد أناطوا للتليفزيون مهمة القيام بعملية التنشئة الاجتماعية من خلال استسلامهم هم أنفسهم لقيم التليفزيون واسترسالهم في المشاهدة أمام ابنائهم .

فالتليفزيون يقوم بجمع شمل الأسرة ولكن دون تفاعل ومن ثم فليس من المتصور أن يقيم علاقات تجانس أو تقارب بين أفراد الأسرة وهاتين العمليتين يمكن وصفهما بأنهما يكرسان واقع التفتت والانفصام .

* * *

حاولنا في الجزء السابق بيان الأثر السلبي لهذه الأداة الإعلامية الجديدة ، في مجتمعات تبدوا أكثر انفتاحاً من الناحيتين الثقافية والديمقراطية وبالقطع فالتباين الواسع بين المعطيات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية هناك والأوضاع المصرية ، تؤكد فكرة "**مضاعف الأثر السلبي**" لعدة أسباب نذكر منها :

أولاً : أن المناخ الليبرالي الواسع نسبياً الذي تعيش في ظله مختلف الطبقات الاجتماعية والفئات العمرية تؤدي إلى تنوع مصادر المعرفة من ناحية ونمو الحاسة النقدية للمستمع أو المشاهد للبرامج التليفزيونية في ناحية أخرى بعكس الحال في البلاد الرأسمالية المتخلفة ومنها مصر حيث نجد تراثاً من العداء من قبل الطبقة الحاكمة وفي أجهزة الإعلام المختلفة لأي صوت معارض أو نبرة نقدية .

ثانياً : أن تنوع أساليب قضاء وقت الفراغ لدى الأطفال عموماً في هذه الدول تفترض تقليص عدد ساعات المشاهدة لأجهزة تزييف الوعي (خاصة التليفزيون) وهو ما يتناقض تماماً لدى الأطفال المصريين حيث يؤثر انخفاض مستوى المعيشة من جهة وانعدام الرعاية الاجتماعية والرياضية وتخلف أجهزة ومؤسسات الشباب والطفولة إلى تنامي الأثر السلبي لأبسط الأدوات تناولاً للطفل (التليفزيون) ومن ثم تتضاعف عدد ساعات المشاهدة وبالتالي ترسيخ قيم وعادات اجتماعية قد تكون غير بناءة من وجهة النظر الاجتماعية والسياسية والثقافية كما أجمعت على ذلك تلك الدراسات الجادة التي قدمها عدد من المهتمين بثقافة الطفل في مصر[٦٣] وهنا نجد تجسدات الوعي الزائف ذاتها في السلوك المشاهد في السنوات الأخيرة لقطاعات الشباب والأطفال .

ثالثاً : أن الغزو الثقافي يتجسد أكثر فأكثر في هذه الأداة الإعلامية الخطيرة ويتم استزراع قيم النموذج الأمريكي بقسوة في وجدان قطاعات واسعة من الشباب والأطفال ليس من شأنه فحسب تشويه نسق القيم لهؤلاء وخلق ازدواجية فكرية وسياسية وإنما وهذا هو الأهم خلق حالة اغتراب عن قضايا الوطن وهمومه والانتماء بمعناه الواسع لهذا النموذج الأمريكي الجذاب .

يكفي أن نشير إلى أن ما صدرته الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨١ فحسب إلى دول العالم الثالث من برامج تليفزيونية قد بلغ نحو ١٠٠ ألف ساعة [٦٤] .

كما أن دور السينما فى العالم كله تخصص أكثر من نصف وقتها لعرض الأفلام الأمريكيه[٦٥] .

وهو مادفع البعض إلى التحذير من تفاقم هيمنة الفكر الغربى عموماً والأمريكى خصوصاً أو على حد تعبير أحد العاملين فى الحقل الدبلوماسى المصرى " انتشار ومقبولية الإطار القيمى الأمريكى فى العالم " [٦٦] .

فإذا كانت الإذاعة هى أداة السيطرة الطبقية من جانب الرأسمالية المصرية على بقية الطبقات فإن " التليفزيون قد نقل أداة السيطرة الفعلية للرأسمالية العالمية عبر عمليات الغزو الثقافى وتصدير البرامج التليفزيونية من الغرب عموماً والولايات المتحدة خصوصاً إلى الواقع الاجتماعى المحلى .

فإذا أخذنا الإرسال التليفزيونى فى مصر خلال إحدى السنوات كمثال لتحديد طبيعة التوجه الإعلامى من قبل النظام السياسى فى مصر لبقية الطبقات الاجتماعية نكتشف إلى أى مدى تمثل تزييف الوعى هدفاً أساسياً .

فقد بلغت عدد ساعات البث التليفزيونى خلال عام ١٩٨٨/٨٩ نحو ١١٧٥٦ ساعة أى بمتوسط يومى يصل إلى ٣٣ ساعة و١٣ دقيقة خص منها القناة الأولى نحو ٤١.٦٤٪ بمتوسط يومياً والقناة الثانية ٣٦.٥ ٪ والقناة الثالثة ١٥.٢ والرابعة ٦.٦ ٪ [٦٧] .

وبمقارنة عدد ساعات الإرسال فى مصر ببلد متقدم كالسويد نجد أن الأخيرة لا تتعد نسبة البث التليفزيونى لديها ٦٠٪ من ساعات البث التليفزيونى فى مصر [٦٨] .

ويقرر الكتاب الإحصائى لاتحاد الإذاعة والتليفزيون حقيقة تكامل القنوات من حيث الأهداف العامة وتنافسهما من حيث الشكل والإطار الفنى فحسب والبيان التالى يشير إلى التوزيع النوعى (البرامجى) لساعات البث التليفزيونى لعام ١٩٨٨/٨٩ .

جدول رقم (٥٧)

التوزيع النوعى لساعات البث التليفزيونى لعام ١٩٨٨/٨٩ على القنوات الاربعة.

نوع البرنامج	المتوسط اليومى للارسال		٪
	دقيقة	ساعة	
ثقافية ودرامية	٢	١٢	٣٦.٥ ٪
ترفيهى	٣٨	٤	١٣.٤ ٪
خدمات موجهة	٨	١	٣.٣ ٪
سياسى	٢٩	٤	١٣.٤ ٪
دينى	٥٢	٣	٩.٠ ٪
تعليمى	٤٢	١	٥.٣ ٪
اعلانات تجارية	٤٣	-	٢.٢ ٪
برامج الطوائف	٢	٥	١٦.٧ ٪
اجمالى	١٣	٣٣	١٠٠ ٪

المصدر : اتحاد الإذاعة والتليفزيون ، الكتاب السنوى لعام ١٩٨٨/٨٩ ص ١٣٠ .

قد يكون من المناسب التوقف هنا قليلاً لإبراز مجموعة من الحقائق التى تلقى مزيداً من الضوء على هذا التوزيع وذلك بتحليل مضمون ما يقدم للمشاهدين عبر هذه البرامج .

أولاً : نلاحظ من هذه البيانات افتقار البث التليفزيونى المصرى " للتوازن البرامجى " حيث غلبه البرامج الترفيهية التى تتضمن اهتماماً كبيراً بالأنشطة الرياضية خاصة مباريات كرة القدم التى رغم مظهرها الحيادى ، ترسخ فى الواقع تعصباً شديداً التخلف من الناحيتين الاجتماعية والثقافية وتخلق اهتمامات للمواطنين بعيدة عن همومهم الطبقية والاجتماعية الحقيقية وكذا خلق المناخ المنافى لروح الانتماء للوطن ولقضاياه الكبرى .

ثانيا : نلاحظ كذلك التوسع فى البرامج الدينية (الإذاعة ١٨,٨ ٪ والتليفزيون ٩,٢ ٪) كمحاولة لعلاج إفلاس الفكر والثقافة البورجوازيتين وإلباس هذا الإفلاس غطاءً دينياً شرط ألا يبتعد هذا الغطاء عن نفس المضمون الاجتماعى الذى يكرس واقع الاستغلال القائم .

ثالثا : برغم غياب معايير واضحة حول أساس هذا التصنيف (الثقافى مثلاً) فسوف نلاحظ أن بعض البرامج الترفيهية أو التى تحمل طابعاً مقامراً (فوازير رمضان مثلاً) تصنف على أساس أنها برامج ثقافية وتشير المتابعة الدورية للبرامج التى تقدم فى شهر رمضان من كل عام إلى تنامى روح المضاربة والمقامرة فى المجتمع بفعل برامج المسابقات (الفوازير) التى تخلو فى معظمها من محتوى ثقافى ووطنى وتاريخى جاد ومسئول ومن المؤكد أن أكثر الطبقات والفئات تحلقاً حول هذه البرامج (الإذاعة والتليفزيون) هم الفقراء الذين يداعبهم حلم الثراء المفاجئ عبر جائزة من جوائز هذه المسابقات.

رابعاً : وبالتوغل أكثر فى مضامين البرامج الدرامية نكتشف أن هذا النوع من المغامرات والمقامرات تمتلئ بالمسلسلات المحلية منها والأجنبية وبخاصة الأمريكية حيث تتجاوز نسبة ما يقدم من المسلسلات الأمريكية بالتليفزيون المصرى عموماً (المنوعات معظمها أمريكى) نحو ٤٠٪ من إجمالى المعروض ، وترتفع هذه النسبة فى المسلسلات البوليسية لأكثر من ٦٥ ٪ ومما لا شك فيه أن ما تحمله هذه المسلسلات من قيم وإمكانيات الحلول الفردية والسوبر مان (رجل بستة ملايين دولار) هى تجسيد حى لما نسميه " استزراع قيم سهلة مدمرة فى آن معاً " لعقلية المشاهد المصرى والطفل المصرى على وجه الخصوص وهو ما من شأنه تخليق المواطن " اللامنتمى " أو المغترب " عن قضاياه الوطنية والاقتصادية والاجتماعية .

خامساً : نأتى إلى برامج الإعلانات والتى تشكل بحد ذاتها نمطاً اقتصادياً يؤدى وظيفة اجتماعية وقيمية شديدة التأثير ففى دراسة قام بها البروفسير Bandura وهو من رواد نظريه التعليم الاجتماعى عن تأثير الاعلانات التجارية على الأطفال فى الولايات المتحدة تبين أن لهذا النوع من البرامج تأثير خطير على المشاهدين عموما والأطفال خصوصاً حيث أظهرت دراسته أن ٧٤٪ من

أطفال عينة الدراسة يغنون أغانى الإعلانات التجارية [٦٩] وبالمقابل يتبين بتحليل مضمون إعلانات التليفزيون المصرى أن محتوى الإعلان الثقافى (المسرح - الكتاب - المعارض الفنية - المؤتمرات العلمية ... الخ) تكاد تكون معدومة بينما تتعاظم مساحة الزمن التى تشغلها الإعلانات التجارية والاستهلاكية وهو ما دفع البعض للإشارة إلى تأثير التليفزيون على الأطر القيمية وإفساد الوعاء اللغوى للفكر المصرى والعربى[٧٠].

سادساً : نأتى أخيراً إلى أكثر أوجه الحركة الثقافية تأثراً بالإرسال التليفزيونى ألا وهى القراءة والاطلاع بالمكتبات العامة والحقيقة أننا لا نستطيع أن نجزم بأن انخفاض عدد القراء وحركة الاستعارة تعود أساساً إلى تأثير التليفزيون السلبى فهذه الظاهرة هى حصيلة الاغتراب عموماً الذى يعانيه قطاع واسع من الشباب المصرى ، والذى بدأ فى البروز منذ هزيمة يونية عام ١٩٦٧ فعلى سبيل المثال انخفض عدد القراء المترددين على دار الكتب من ٣٢ ألف قارئ عام ١٩٧١ إلى أقل من ١٣ ألفاً عام ١٩٨٠[٧١] .

أما المكتبات الفرعية فقد شهدت انخفاضاً مماثلاً من ٤٢٢ ألف إلى ١٨٤ ألف تقريباً خلال نفس الفترة والظاهرة تمتد إلى حركة الاستعارة كما أشرنا حيث انخفضت أعداد الكتب المعارة فى دار الكتب من ٩٠ ألف كتاب إلى ٢٦ ألف عام ١٩٨٠ أما المكتبات الفرعية فقد انخفضت من ٧٣٤ ألف كتاب إلى ٤٠١ ألف تقريباً خلال نفس الفترة[٧٢] .

عموماً سوف نعود لتناول هذه الظاهرة بالتفصيل فى السطور القادمة .

٣ - المسرح .. الكتاب .. الصحافة :

تتميز هذه المعزوفة الثلاثية بكونها أدوات للتعبير تتجاوز أحياناً كثيرة القيود القاسية المفروضة على وسائل الإعلام والاتصال الأخرى فى عالمنا المعاصر سواء كانت هذه الشروط أو القيود مفروضة من جانب السلطات والحكومات أو من جانب الطبقات البورجوازية المهيمنة ذاتها .

ذلك أن هذه النشاطات قد ارتبطت منذ فجر الحضارة الإنسانية خاصة الحضارتين اليونانية والرومانية بانتزاع الإنسان/ الفرد والإنسان/ الجماعة لحق التعبير عن أفكاره ومصالحه .

وهكذا جاء المسرح الدرامى للثلاثى اليونانى (يوريبيدس - اسخيلوس - سوفوكليس) منذ خمسة قرون قبل ميلاد المسيح انعكاساً صادقاً لواقع التناقض الاجتماعى والسياسى داخل المجتمع الأثينى القديم بين الحزب الارستقراطى من جهه والحزب الديمقراطى من جهه أخرى.[٧٣]

وكذلك تحمل مضامين مسرحيات " شكسبير " (١٥٤٤ - ١٦١٦) تلك الروح القلقة لمجتمع يحتضن فى جوفه ملامح عالم جديد وحضارة إنسانية أكثر تقدماً من حضارة المجتمع الإقطاعى القائم وقتئذ . ولذا فليس فى وسع الفنان أن يجرب على حد تعبير "أرنست فيشر" شيئاً غير ما يقدمه له

عصره وظروفه الاجتماعية .[٧٤]

وفى مصر انتقلت قوالب المسرح الأوربى منذ مطلع القرن العشرين على يد مجموعة من الفنانين الشوام والمصريين (جورج أبيض - يعقوب صنوع - زكى طليمات - يوسف وهبى .... الخ) بكل ما تحمله من مضامين وقوالب خاصة بالمجتمعات الأوربية وبالأشكال الدرامية التى باتت أحد أهم المعالم المميزة للحضارة الجديدة هناك .

والحقيقة أن المسرح المصري والعربى لم يحقق لنفسه وجوداً مستقلاً فى رسالته وأدواته إلا بظهور كتابات توفيق الحكيم منذ العقد الثانى من هذا القرن بمسرحيته الشهيرة (أهل الكهف ... الخ) .

وامتدت هذه المحاولات بتلاوينها الإصلاحية والاجتماعية فى أعمال "الفريد فرج" و " نعمان عاشور " و " يوسف ادريس " منذ منتصف الاربعينات وحتى منتصف الستينات .

ومع اشتداد التناقضات الاجتماعية فى مصر واتساع دائرة الاستقطاب الطبقى تبرز إلى السطح أكثر الأعمال الفنية والمسرحية اكتمالاً واتساقاً مع الطبقات الشعبية وطموحها وهكذا جاءت أعمال محمود دياب ولجيب سرور وغيرهما تعبيراً عن معطيات اجتماعية واقتصادية جديدة دخل بها المجتمع والفكر دائرة الصراع المتفاقم بحثاً عن مخرج أكثر إنسانية .

ويربط أحد أبرز النقاد والمفكرين المصريين (د. لويس عوض) بين ظاهرة ازدهار المسرح المصرى فى الستينات وعملية المصالحة السياسية التى تمت بين الكتاب الاشتراكيين ونظام الرئيس عبد الناصر عام ١٩٦١ ويؤكد على أن ذلك التصالح ظل محصوراً فى دائرة الأدب والفن أكثر منه فى مجال الفكر والعمل السياسى المستقل [٧٥] .

هذا الازدهار " الهش " شهد بدورة تدهوراً وانحطاطاً على إثر الهزيمة العسكرية التى تعرضت لها الأنظمة العربية فى الخامس من يونيه عام ١٩٦٧ والتى انعكست سلباً على قطاع الثقافه والفن بشكل عام والمسرح بصورة خاصة .

فمن الآن وصاعداً ، أخذ دور الرقابة يتزايد كلما تصاعدت نبرات المعارضة وتلميحات من جانب قطاع عريض من الكتاب والفنانين حتى أن البعض قد أطلق على عام ١٩٦٩ : عام مصادرة الأعمال الفنية والمسرحية حيث تم مصادرة نحو تسعة عشر عملاً مسرحياً وروائياً لكبار الكتاب المسرحيين المصريين .

فإذا أخذنا بالاعتبار الدور المتنامى للتليفزيون على عقل ونمط قيم وسلوك المواطن المصرى خلال هذه الفترة فإن النتائج المنطقية لم تكن لتخرج عن تفشى الأعمال المسرحية والفنية الخالية من المضمون والتى ستتجه للبروز أكثر فأكثر بعد عام ١٩٧٤ وسيطرة القطاع الرأسمالى الخاص على قطاع المسرح والسينما بكل مستجدات القيم التى صاحبت الحقبة النفطية [٧٦].

فإذا أخذنا المؤشرات الإحصائية المتاحة برغم ما يشوبها عادة من عدم دقة تظهر أن ليالى العرض

المسرحية لمسارح : القطاع العام " قد انخفضت من ١٣٦٠ ليلة عرض عام ١٩٦٦/٦٥ إلى أدنى مستوى لها عام ١٩٨٠ حيث بلغت ٧٥١ ليلة عرض[٧٧] .

وبالمقابل انخفضت عدد المسرحيات المعروضة من ٧٤ مسرحية الى ٢٠ مسرحية فقط خلال نفس الفترة [٧٨]

هذا عن مسارح الدولة فماذا عن مسارح القطاع الخاص ؟

شهدت مسارح القطاع الخاص ، ازدياداً فى عدد الفرق المسرحية وكذا فى عدد الرواد خاصة فى السنوات الممتدة من عام ١٩٧٥ وحتى أواخر عام ١٩٧٩ وذلك بسبب انتعاش الحركة السياحية في مصر من جهة (خاصة السياح العرب) وكذلك بفضل الرواج المالى الذى أصاب قطاعات مهنية وحرفية محددة ،

ويقدم إلينا البيان التالى صورة عن النشاط المسرحي فى مصر بالقطاعين الحكومى والخاص طوال العشر سنوات الممتدة من عام ١٩٧١ وحتى عام ١٩٨٠ .

جدول رقم (٥٨)

النشاط المسرحي بالقطاعين الحكومى والخاص

خلال الفترة ١٩٧١ - ١٩٨٠

السنة	عدد ليالى العرض	عـــدد الـــرواد			متوسط رواد الحفل	اجمالى الايراد بألف
		تذاكر	دعوات	الجمله		
١٩٧١	١٩٠٢	٥٠٥٧٤٨	١٢٧٢٣٧	٦٣٢٩٨٥	٣٣٢	١٤٦
١٩٧٢	٢٠٣٥	٥٩١٣٦٩	١٤٢٩٤١	٧٣٤٣١٠	٣٦٠	٢٠٨
١٩٧٣	٢٠٥٢	٤٥٠٨٩١	٧٢٩٢٩	٥٢٣٨٢٠	٢٥٥	١٤٠
١٩٧٤	٢١٥٢	٦٤٦١٥٢	٧٨٩٢٧	٧٢٥٠٧٨	٣٣٧	٢٠٣
١٩٧٥	١٨٤١	٤٠٠٦٥٦	٨٦٠٦١٧	٤٨٦٦٧٢	٢٦٤	١٩٠
١٩٧٦	١٩٦٨	٣٩٣١٨٨	١٢٤٥١٠	٥١٧٦٩٨	٢٦٣	٢٠٦
١٩٧٧	١٨٧٩	٤١٧٠٠٦	٦٧٣٢٦	٤٨٤٣٣٢	٢٥٨	٢٤١
١٩٧٨	١٩٥٧	٥٤٥٦٣٦	٤٥٧٠٤	٥٩١٣٤٠	٣٠٢	٤٢٧
١٩٧٩	١٧٢٣	٤١٩٨٠٩	٥٥٢٣٦	٤٧٥٠٤٥	٢٧٦	٣٦٨
١٩٨٠	١٩٤١	٥٢٥٢٢١	٣٨٩٣٦	٥٦٤١٥٧	٢٩١	٤٧٩

المصدر : *وزارة الثقافة ، المجلس الاعلي للثقافه ، " الثقافة فى عهد السادات " ١٩٨٢ ص ٢٠٩ .*

وسنلاحظ من البيان السابق ، أنه برغم تزايد إيرادات القطاع المسرحى من ١٤٦ ألف جنيه عام ١٩٧١ إلى ٤٧٩ ألف جنيه عام ١٩٨٠ فإن عدد ليالي العرض المسرحية قد انخفضت بعد عام

١٩٧٤ وكذا عدد المشاهدين قد انخفض بصورة ملموسة من ٦٣٣ ألف مشاهد تقريباً إلى أقل من ٥٦٥ ألف مشاهد خلال نفس الفترة وذلك على الرغم من التزايد الحادث فى إعداد السكان ... ١٤

لقد كان هذا التدهور فى النشاط المسرحى مواكباً للتحول الذى طرأ على مضمون ودور المسرح ومناظراً للتحول الذى طرأ على المجتمع ككل ومخاطبة فئات اجتماعية قديمة/جديدة نمت مع هذا التحول فى مصر .

* * *

إذا انتقلنا من قطاع المسرح بكل ما يتسم به من خصوصية وتفرد ، إلى الكتاب وحركة النشر والقراءة فسوف تواجهنا مجموعة من الحقائق القاسية :

الحقيقة الاولى :

إن التحليل الكمي لما أخرجته المطبعة الثقافية التابعة لأهم دور نشر فى مصر وهى الهيئة العامة للكتاب خلال الفترة ١٩٧١ وحتى عام ١٩٨٠ يشير إلى تدهور ثقافى شامل فعلى سبيل المثال انخفضت عدد الكتب العربية المؤلفة (العناوين الجديدة) انخفاضاً كبيراً فمن ١٣٢ عنواناً (كتاباً) عام ١٩٧١ إلى ٧٩ عنواناً عام ١٩٨٠ وبالمقابل تدهورت عدد النسخ المطبوعة من ٦٢٧ ألف نسخة تقريباً إلى ٢٩٢ ألف فقط خلال نفس الفترة ، وكذا بالنسبة لبقية الكتب والمجلات وهو ما يظهره البيان التالى .

جدول رقم (٥٩)

نشاط المطبعة الثقافية في مصر خلال الفترة ١٩٧١ - ١٩٨٠

السنة	الكتب المؤلفة بالعربية		الكتب الاجنبية والمترجمة		المجلات والكتب المجزاة		الجملة	
	العدد	النسخ	العدد	النسخ	العدد	النسخ	الكتب والمجلات	النسخ
١٩٧١	١٣٢	٦٢٧٤٠٠	٥٥	٢٠٧٦٠٠	٤٥	٢٧٦٩٠٠	٢٣٢	١١١١٩٠٠
١٩٧٢	١٥٧	١٦١٠٤٧٣	٢٥	٨٥٤٠٠	٩١	٥٣٩٧١٤	٢٧٣	٢٢٣٥٥٨٧
١٩٧٣	٨٢	٤٧٨٥٠٠	٢٢	٦٤٠٠٠	٦٤	٤٧٦٠٠٠	١٦٨	١٠١٨٥٠٠
١٩٧٤	٩٢	٣٦٠٤٠٠	٢٠	٦٨٧٠٠	١٢١	٦٨٧٠٠٠	٢٣٣	١١١٦١٠٠
١٩٧٥	١٤٥	٥٠٩٨٠٠	٩	١٤٧٠٠	١١٤	٦٣١٥٥٠	٢٦٨	١١٦٦٠٥٠
١٩٧٦	١١٣	٣٨٥٥٠٠	٢٩	١٢٦٩٠٠	٩٦	٤٩٦٥٠٠	٢٣٨	١٠٠٨٩٠٠
١٩٧٧	٩٢	٣١٢٠٠٠	٢٥	١٠١٢٠٠	٩١	٤١٢٧٠٠	٢٠٨	٨٢٥٩٠٠
١٩٧٨	٨٢	٣٣٧٠٢٠	٢١	٩٢٠٠٠	٨٥	٣٨٧٨٠٠	١٨٨	٨١٦٨٢٠
١٩٧٩	٦٦	٢٢٥٤٠٠	٨	٢٥٦٠٠	٦٤	٢٨٦٨٠٠	١٣٨	٥٣٧٨٠٠
١٩٨٠	٧٩	٢٩٢٣٠٠	١٢	٣٨٩٠٠	٥٩	٢٦٣٧٠٠	١٥٠	٥٩٣٩٠٠

المصدر : *الثقافة فى عهد السادات ، مرجع سابق .*

أى أن عدد النسخ المطبوعة من الكتب والمجلات قد انخفضت من ١,١ مليون نسخة عام ١٩٧١ ألى أقل من ٦٠٠ ألف نسخة عام ١٩٨٠ (بمعدل انخفاض يصل إلى ٥٠٪ خلال الفترة) هذا على الرغم من الزيادة الكبيرة فى أعداد السكان التى شهدتها مصر خلال نفس الفترة والتي تقدر بأكثر من ٢٧٪ تقريبا .... إ

الحقيقة الثانية:

يرتبط تفسير ظاهرة التدهور فى المطبوعات الثقافية بالطابع السلفى (الصنمى) الذى أصاب الثقافة المصرية خلال هذه الفترة فالتحليل الكيفى للمطبوعات نفسها من جانب وحجم الكتب الواردة من أقطار الخليج والسعودية (كتب التراث) تشير إلي غلبة المحتوي الدينى والسلفى علي الثقافة المصرية خلال هذه الحقبة التاريخية نازعاً كل سياق تاريخى عن التطور الاقتصادى والاجتماعى والسياسى الذى تشهده البلدان العربية وبخاصة مصر دافعاً إياها إلى حافة هاوية سحيقة من التخلف والجهل .

وبالمقابل فإن هذه الفترة قد شهدت مطاردات بوليسية وإدراية للمجلات والكتب الاشتراكية بل وحتى الليبرالية والتى تحمل مضموناً ثقافياً جاداً (الألف كتاب - اخترنا لك - إعلام العرب - المسرح العالمى - الكاتب المصرى - الطليعة ..... الخ) والبيان التالى يشير إلى المحتوى الفكرى للمطبوعات الثقافية فى البلاد خلال هذه الفترة .

جدول رقم (٦٠)

الكتب المؤلفة والمترجمة وعدد النسخ

(المودعة إيداعاً قانونياً خلال الفترة من عام ١٩٨٠ - ١٩٨٤)

الفنـــون	الكتب المؤلفة		الكتب المترجمة		النسبة المئوية لعدد الكتب المؤلفة بالتقريب	النسبة المئوية لعدد الكتب المترجمة بالتقريب
	العدد	عدد النسخ	العدد	عدد النسخ		
معارف عامة	٢٠٤	٢٠٤٠	١١	١١٠	٪ ١.٣	٪ ١.٥
فلسفة	٤٩٨	٤٩٨٠	٥٧	٥٧٠	٪ ٣.٢	٪ ٨.١
ديانات	٣٤٣٤	٣٤٣٤٠	١٥٦	١٥٦٠	٪ ٢٢.٢	٪ ٢٢.١
علوم اجتماعية	٣٤٩٦	٣٤٩٦٠	٩٩	٩٩٠	٪ ٢٢.٦	٪ ١٤
لغات	٦٨٥	٦٨٥٠	٤	٤٠	٪ ٤.٤	٪ ٠.٥
علوم بحتة	١١١١	١١١١٠	٧٢	٧٢٠	٪ ٧.٢	٪ ١٠.٢
علوم تطبيقية	١٦٤٣	١٦٤٣٠	٤٤	٤٤٠	٪ ١٠.٦	٪ ٦.٢
فنون	٤٣٩	٤٣٩٠	١٦	١٦٠	٪ ٢.٨	٪ ٢.٣
آداب	٢٥٢٦	٢٥٢٦٠	٧٧	١٧٧٠	٪ ١٦.٣	٪ ٢٥.١
تاريخ	١٤١٩	١٤١٩٠	١٧٠	٧٠٠	٪ ٩.٢	٪ ١٠
المجموع	١٥٤٥٥	١٥٤٥٥٠	٧٠٦	٧٠٦٠	٪ ١٠٠	٪ ١٠٠

المصدر : *مجلة رسالة المعلومات ، مركز المعلومات والتوثيق بالهيئة العامة للكتاب ، العدد الخامس ١٩٨٦ ص ٦٩ .*

ستصير لهذا المستجدات على الساحتين الثقافية والاجتماعية نتائج وخيمة بالنسبة لتضييق النخبة الثقافية والمهتمين بالقراءة عموماً .

فبينما كان عدد القراء فى المكتبات العامة عام ١٩٧١ يربو على ٣٢ ألفاً فإنه أخذ فى الانخفاض السريع عاماً بعد آخر حتى بلغ أدنى مستوى له (١٢ ألفاً) وكذلك فقد انخفض عدد المترددين على المكتبات الفرعية من ٤٢٢ ألفاً إلى ١٨٤ ألفاً عام ١٩٨٠ اما الكتب المعارة فقد انخفضت بدورها من ٩٠ ألفاً تقريباً إلى ٢٦ ألفاً خلال نفس الفترة .

جدول رقم (٦١)

عدد القراء والكتب المعارة والرصيد فى كل من دار الكتب ومكتباتها الفرعية خلال الفترة من ١٩٧١ - ١٩٨٠

السنة	القـــــراءة		الكـــتب المعـــارة		الـــرصيـــد	
	دار الكتب	المكتبات الفرعيه	دار الكتب	المكتبات الفرعيه	دار الكتب	المكتبات الفرعيه
١٩٧١	٣٢٠٤٧	٤٢٢٤٩١	٩٠٣٨٢	٧٣٤٥٦٩	٧١٢٦٠٨	٢٨٢٣٠٦
١٩٧٢	٣٥٤١٥	٣١٤٤٥٣	١٠٥٠٠٦	٦٠٧٥٨٢	٥٥٦٦٤٢	٣٠٥٩٦٧
١٩٧٣	٢٤٠٢١	٢٧٧١٧٣	٤٨١٧٠	٤٩٥٩٦٤	٥٧٧٣٧٥	٣٢٩٧٨٠
١٩٧٤	٢١٣١٣	٢٦١٩٣٩	٤٠٤٤٧	٤٧٢٤٠٧	٥٩٠٣٤٧	٣٤٢٣٠٨
١٩٧٥	٢١٨٦٤	٢٦٤١٠٥	١٩٣٩١	٤٥٥٨١٣	٦٠٧٦١٠	٣٥٦٥٣٤
١٩٧٦	٢٢٤٥١	٣٧٧٥٣٤	٢١٣٥١١	٤٤٦٣٧٢	٦٢٥٩٥١	٣٧٨٢٧٤
١٩٧٧	٢٣٤٤٢	٢٦٦٥٥٧	٢١٦٦٧٥	٤٩٦٤٣	٦٣٩٣٧٤	٣٠٢٤٦٥
١٩٧٨	٢٤٤٩٠	٢٩١٠٧٣	١٢٩٧٦٠	٥٠١١٣٠	٦٥٧١١٥	٣٠٥٩١٧
١٩٧٩	١٨٤١٧	٢٦٥٥٤	٣٩٠٣٥	٤٤٣٩٦٧	٦٦٨٥٩٨	٢٧٢٨٧٩
١٩٨٠	١٢٣٩٦	١٨٤٢٤٠	٢٦٢٣٨	٤٠١٢٠١	٦٨٥٧٤١	٣٣١٤٢٣

المصدر : *الثقافة فى عهد السادات* ، مرجع سابق ص ١٣٣ .

ويتبين من هذه الأرقام مدى التحول الذى طرأ على ميل المواطنين نحو التعامل مع الكتاب كأحد أدوات الفكر والثقافة وهى دلالة رغم طابعها الكمى تظهر مدى تدهور دور الكتاب لصالح الأدوات الإعلامية الأخرى وبخاصة التليفزيون وإذا كان هذا التحول فى حد ذاته يعكس ميلاً نفسياً واضحاً للتعامل السهل الراكد والخامل مع الثقافة والفكر ، فالمؤكد أن مرد ذلك يعود إلى التحولات الاجتماعية العميقة وسيادة القيم الاستهلاكية فى المجتمع .

ربما كانت الحسنة الوحيدة التى جاءت بها السنوات الأخيرة هو اهتمام حرم رئيس الجمهورية

(سوزان مبارك) منذ أواخر عام ١٩٩٠ بنشر المكتبات العامة ودعمها فى جميع المناطق التعليمية والشبابية وهو ما ساهم فى استعادة روح الاهتمام بالكتاب من جانب بعض أجهزة الدولة وعادة القراءة والاطلاع والاستعارة لدى عشرات الآلاف من طلاب المدارس فى مصر .

* * *

نأتى أخيراً إلى الصحافة المصرية ، حيث يكاد يكون من المتفق عليه أن الصحافة المصرية والعربية عموماً قد جاءت مختلفة بعض الشيء عن مثيلتها فى أوربا . حيث برزت الأخيرة كأداة من أدوات الصراع الاجتماعى والسياسى وفى آتون المعارك بين القوة الاجتماعية المختلفة منذ القرن السادس عشر تقريباً ، بينما نجد نشأة الصحافة العربية على يد الحكام أنفسهم (العراق عام ١٨١٦ ثم مصر عام ١٨٢٧) هذا على الرغم من ظهور الطباعة فى أقطار الشام متأخرة عن ذلك التاريخ (١٧١٠)[٧٩] .

وبسبب من هذا الطابع الخاص لنشأة الصحافة العربية والمصرية ، وبفعل القهر والاضطهاد العثمانى الوحشى للكتّاب والصحفيين العرب المناوئين لسطوتهم ، لم تشهد الحركة الصحفية العربية نمواً كبيراً حتى سقوط الخلافة العثمانية فى تركيا ذاتها عام ١٩٠٨ وكذا باستزراع قيم ومفاهيم الاستعمار الكولونيالى الأنجلوفرنسى منذ منتصف القرن التاسع عشر تقريباً[٨٠] .

والحقيقة أن الصحافة الشعبية المصرية فى تاريخها الممتد نحو مائة عام أو يزيد ، ظلت المعبر عن أفكار النخب الفكرية للرأسمالية الناشئة وتياراتها المختلفة سواء كان هذا التيار مهادن للاستعمار الأجنبى أو منتمى إلى تيار الطبقة الرأسمالية المصرية الصاعدة ومنذ صدور جريدة اللواء عام ١٩٠٤ علي يد الزعيم مصطفى كامل وحتى عام ١٩٥٠ كانت هذه الصحف والمجلات التى صدرت فى مصر قد بلغت ٢٢٥ صحيفة ومجلة منها ٢٢ صحيفة يومية وأسبوعية (القاهرة وحدها ١٢ صحيفة يومية وأسبوعية) ونحو ٢٠٣ مجلة (القاهرة وحدها ١٥٠ مجلة) وعلى الرغم من الانتقادات الحادة التى يمكن أن توجه للساحة الصحفية المصرية فى ذلك الحين ولمستوى الأداء الحزبى والسياسى فى البلاد عموماً فقد ظلت كفة الترجيح تميل لصالح هذه الفترة إذا ما جاء دور المقارنة بالفترة التى أعقبت عام ١٩٥٧ والاتجاه الناصرى نحو استيعاب حركة الصحافة المصرية البورجوازية الطابع فى تيار الحياة الجديدة المستندة على سيطرة الدولة المطلقة على حركة الفكر والفعل للأفراد والجماعات المختلفة .

وفى حصر حديث قمنا به عن عدد الصحف والمجلات الدورية المرخص بها والمنتظمة الصدور عام ١٩٨٥ تبين أن هناك نتاج مُر لفترة تأميم الصحافة وهيمنة التنظيم السياسى الواحد (الاتحاد الاشتراكى ثم مجلس الشورى) فى مجال الفكر والمتابعة الصحفية المستقلة. فبرغم أن عدد هذه الصحف والمجلات والدوريات قد بلغت ٣٠٨ صحيفة ومجلة ودورية فإن الملاحظ أن معظمها عبارة عن دوريات متخصصة ومحدودة الانتشار سواء لطابعها الإقليمى أو لتخصصها المهنى أو العلمى[٨١].

جدول رقم (٦٢)

الصحف والمجلات والدوريات المرخص بها والمنتظمة الصدور في مصر وفقا لدورية إصدارها حتى عام ١٩٨٥

	صحيفة	مجلة	المجموع
يومية	١٦	١	١٧
أسبوعية	٤٢	٢٩	٧١
نصف شهرية	٦	٢	٨
شهرية	١٦	١٠٨	١٢٤
كل شهرين	١	١٠	١١
ربع سنوية	١	٥٩	٦٠
كل أربعة أشهر	١	٣	٤
نصف سنوية	-	١٠	١٠
سنوية	-	٣	٣
الإجمالي	٨٣	٢٢٥	٣٠٨

المصدر : المجلس الأعلى للصحافة ، يناير ١٩٨٦

فإذا اقتربنا أكثر لتوزيعها من حيث التخصص نجد أن معظمها عامة * بنسبة ٦٥٪ تقريباً يليها المجلات والصحف المتخصصة بنسبة ٢٨٪ تقريباً ثم الصحف والمجلات الرياضية بنسبة ٧٪ تقريباً .

ولكن إذا أعدنا التقسيم وفقاً لغلبة العناصر النوعية للمقالات على مساحة النشر نجد الصوره كالاتى :

* قسمنا تخصص الصحف إلى ثلاثة مستويات ، العامة ، المتخصصة ، الرياضية على أساس غلبة الموضوعات المنشورة على المجلة والصحيفة كما أعدنا تقسيم الصحف والمجلات العامة إلى سياسية واجتماعية وثقافية .... الخ وفقاً لسيادة موضوعات معدة على ساحة النشر بهذه المجلة أو الصحيفة .

جدول رقم (٦٣)

تصنيف الصحف والمجلات الصادرة بانتظام

فى مصر عام ١٩٨٥ وفقا للموضوعات *

	العدد	نسبتها إلى الإجمالى
سياسية	١٥	٣.٩ ٪
اقتصادية	٢٦	٨.٥ ٪
اجتماعية	٤٥	١٤.٦ ٪
ثقافية	٤٢	١٥.٦ ٪
أخري	١٨٠	٥٨.٤ ٪
المجموع	٣٠٨	١٠٠ ٪

المصدر : *من إعداد الباحث استناداً إلى القائمة المقدمة من المجلس الأعلى للصحافة مرجع سابق .*

هذا الخلل فى المساحات المحدودة للنشر وعدم التوازن فى الأداء الصحفى عموماً ، فى وقت تتعرض فيه مصر والوطن العربى بجمله إلى أخطر هجمة عدوانية شهدها فى تاريخه الحديث .

نخلص مما سبق أن أدوات الثقافة والصحافة والإعلام الحكومى تمثل أحد أهم أدوات تغريب الإنسان المصرى وزرع روح محبطة ومستسلمة وتعميق شعور اليأس لدى ملايين الفقراء وهو ما يصب فى النهاية لصالح المخطط المرسوم لتدمير أى نهوض مصرى ومن ثم عربى لبناء دولة عربية موحدة .

❑◆❑